

حقوق كُرد سوريا بين الماضي والحاضر

شفان آشتي

- المقدمة:

يشكل كُرد سوريا جزء من مجموع الكُرد في العالم البالغ عددهم 40 مليون نسمة (حوالي 15% من مجموع سكان سوريا)، ويشكلون القومية الثانية في البلاد، وهم موزعون في شمال وشمال شرق سوريا (الجزيرة، عفرين، كوباني) دون أن نغفل تواجد نسبة من الكُرد في المدن الساحلية، وفي حلب، والرققة، ودمشق، وحماة، وحمص، وغيرها.

لقد كانت معاهدة لوزان عام (1923) حصيلة مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول العظمى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1923، ونسفت سيطرة الدولة العثمانية، وأنشأت دول كتركيا وسوريا وغيرها بحدودها الحالية، وبموجب هذه الاتفاقية تم إعادة رسم الحدود بين كل من تركيا وإيران وسوريا والعراق، وكانت المأساة التي قسمت كُردستان إلى أربع أجزاء. وفي سوريا -موضوع بحثنا هذا- اكتسب الكُرد الجنسية السورية ضمن حدود الدولة السورية بموجب المادة رقم /2852/ والتي نصت على أن كل من كان من التبعية التركية ومقيماً ضمن أراضي اتحاد دول سورية بتاريخ 30 آب عام 1924

اعتبر حكماً من الجنسية السورية¹، حيث أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار رقم 2852 المتضمن إثبات الجنسية السورية بملء الحق وبقوة القانون لكل من يقيم في الأراضي السورية وفق قاعدة حق الأرض²، وبذلك الحقت منطقة جغرافية من كردستان بدولة سوريا (المنطقة الكردية في سوريا) ولم يذكر التاريخ يوماً على وجود دولة أو شعب غلب عليه طابع قومي موحد أو معين في هذه المنطقة التي تسمى اليوم بسوريا، وحتى لم يشهد التاريخ بأنها كانت وحدة سياسية بل أنها لم تصبح مركزاً إلا في عهد الدولة الأموية³.

وكانت سنة 1916 سنة شؤم على الكرد حين تم توقيع اتفاقية سايكس بيكو السيئة الصيت، وقسمت المنطقة، وقُبيل هذا التاريخ لم تقم للدولة السورية قائمة حتى تاريخ الاتفاقية. ولا بد من التذليل على أنّ الشعب الكردي في سوريا يشكلون القومية الثانية في البلاد وتبلغ نسبتهم (بحسب إحصائيات حزبية غير رسمية) أكثر من 15% من سكان سوريا وهم موزعون في شمال وشمال

¹ - مازن بلال، الكرد هل هناك رؤية مستجدة، د.ت، ص9.

² - الصوت، نشرة إلكترونية غير دورية تصدرها لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، أيلول، 2010.

³ - وثائق حزب يكتي الكردي في سوريا، موضوعات أساسية، 2006، ص13.

شرق سوريا (الجزيرة_كوباني_عفرين)، دون أن ننسى العدد الكبير للكرد في المنطقة الساحلية وخاصة جبل الكرد في اللاذقية، ومدن حلب ودمشق وحماة وحمص والرقّة وغيرها.¹ بطبيعة الحال فإنّ أي اجتماع قسري سيكون من نتائجه الضغط والتوتر، والاحتقان واستحالة التعايش السلمي، ويقول الدكتور أحمد وهبان في هذا الصدد: لا سبيل إلى استقرار سياسي دائم ولا إلى وحدة وطنية حقه في مجتمع أسس بنيانه على أساس التجمع الإجباري لشعوب غير متجانسة قومياً.² لذا لا بد من الوقوف أولاً وقبل كل شيء على إرادة الشعوب ومبتغاها... فالشعوب هي التي تختار وما على الحكومات سوى التنفيذ.

¹ - المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان، لعام 2006، ص9.

² - إيفان بختيار، النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا. مركز أشتي للدراسات والبحوث، دار حمدي للنشر، السليمانية/ إقليم كردستان العراق، 2011، ص6.

كما يمكن مراجعة المرجع الرئيسي: أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية)، دار الجامعة الجديد للنشر مصر، الإسكندرية، 1999، ص193.

– أولاً: الكُرد في مرحلة ما قبل الاستقلال:

تميزت سوريا في هذه المرحلة بغلبة الروح الوطنية العامة، واسترخا ص الكُرد الغالي والنفيس كرامة لأعين سوريا وتراب الوطن السوري، ولم يرد ببال وفكر الكُرد -قط- ومنذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا بالانفصال أو بالتفكير بالوضع الكُردى منفصلاً عن الوضع الوطني السوري عامة، وما الانتفاضات والحروب التي خاضها الكُرد لتحرير سوريا إلا خير دليل على ذلك، فانتفاضة "بياندور" عام 1923¹، ضد الحامية الفرنسية في الجزيرة، و"طوشة عامودا" عام 1927 وما نتج عنها من قصف مدينة عامودا بالطائرات والمدرعات وتسويتها بالأرض وحرقتها بالكامل، وانتفاضة إبراهيم هنانو* المناضل الكُردى الكبير - الذي قاد انتفاضة كبيرة عام 1920 في شمال سوريا، في منطقة أدلب وأريحا، ورفض إقامة دولة كُردية في شمال شرق سوريا مقابل

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكُردى، القسم الثاني، لبنان، بيروت، د.ت، ص 43-45.

* ينتمي إبراهيم سليمان أغا هنانو الى أسرة كُردية من حلب، درس في المكتب الملكي الشاهاني، عمل ضابطاً في جيش الأمير فيصل بن الحسين، توفي في حلب، سنة 1935، للتفاصيل، يُنظر جريدة الفيحاء، عدد 62، السنة السابعة، دمشق، 21، كانون الثاني، 1926، مير بصري، أعلام الكُرد، لندن 1999، ص 100.

تخليه عن محاربة الفرنسيين في سوريا*، وانتفاضات تلكلخ وحماة والغوطة بدمشق، كل هذه وغيرها الكثير كانت خير دليل على مدى الحس الوطني العالي للكرد في المنطقة الكردية في سوريا، وتمسكهم بالقضية الوطنية الكبرى التي تجلت بالتححرر من الاستعمار، مع العلم أنّ المواطنة في تلك الحقبة لم تكن مفعلة

*-ربما يعود رفض إبراهيم هنانو لطلب الفرنسيين بإنشاء كيان كردي إلى التوجس والخوف من الفرنسيين، وبسبب افتقار الكرد إلى رؤية سياسية، كما أنّ معطيات المرحلة السياسية التي تم معاصرتها في أيام الفرنسيين كان يشكل عبئاً كبيراً على الكرد في أن يفكروا بالمطالبة بإنشاء كيان كردي إضافة إلى غلبة الشعور الديني نتيجة اشتغال رجال الدين على هذا الوتر والتسيخ في أذهان عامة الناس، ولا فرق بين عربي وتركي وكردي مادام الإسلام يجمعهم، وهذه الرؤية السياسية الضيقة وعدم تأثيرهم على سير الأحداث أدت إلى أن تصبح منطقة مثل منطقة الجزيرة مسرحاً للفوضى وإخضاعها بالقوة لسيطرة الاستخبارات الفرنسية، لكن هذا لم يكن يعني أبداً أنّ الكرد كانوا يجهلون حقوقهم وخاصة الفئة الناضجة سياسياً. أما اليوم أصبحت الأصوات ترتفع وتنادي بحق تقرير المصير الشعب الكردي واستحالة التعايش القسري مجدداً في دولة مركزية واحدة، وتيقن الشعب الكردي أنّ من حقه تقرير مصيره وفق موثيق وقواعد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، خاصة إذا علمنا أنّ سقف الحقوق التي تمنحها المعارضة العربية للشعب الكردي هي المواطنة المجردة من أي خصوصية قومية، وتقتصر الحقوق فقط على الحقوق الثقافية واللغوية والمواطنة، لذا فقد قرر الشعب الكردي المطالبة بحق تقرير مصيره مع البقاء ضمن وحدة البلاد في دولة تعددية ديمقراطية اتحادية، ورفض أي نون من أنواع التسوية والتأجيل للحقوق الكردية، لذلك فإنّ الشعب الكردي اليوم وحفاظاً على ما تبقى من المجتمع والشعب والهوية القومية نتيجة ضربات النظام ومراسيمه، يرفضون أي شكل من أشكال العيش تحت سياط المركزية في الحكم.

ولا طافية على السطح، بسبب طغيان حالة الوطنية المقتصرة على التحرر من الاستعمار، وفي هذا الصدد يبين برهان غليون ذلك بقوله: "إنَّ المواطنة ربطت بالوطنية، وبالاستقلال عن الاستعمار، لأننا عاشرنا وعاشنا تجربة استعمارية بغضه طبعاً، وكانت بالنسبة إلينا الوطنية أسبق من المواطنة، يعني فهمنا الأمور كرد فعل على سيطرة خارجية أكثر من بناء مجموعة من العلاقات والقواعد التي تضبط علاقة الأفراد بين بعضهم بعضاً وعلاقة الأفراد بالدولة، يعني المساواة، تطبيق القانون، الحريات، ضمان حرية الفرد"¹. وانحصرت الأولويات بالتحرر من الاستعمار، والتركيز على الهوية الجمعية بدلاً من هوية الفرد - دون أية دلالة على الهوية الكردية- ولم يفكر الكردي قط في السعي نحو تحقيق غايات وأهداف خاصة فردية قومية على حساب الوطن السوري.

هكذا كان حال المواطنة قُبيل الاستقلال في ظل الاحتلال الفرنسي، وهكذا كانت تضحيات الكردي في سبيل عفة ورفعة وشموخ الوطن السوري، لكن كيف كانت الحالة الكردية بعد كل

¹ - برهان غليون، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 2435 - الخميس 07 مايو 2009م الموافق 12 جمادى الأولى 1430هـ

ذلك؟ وكيف كانت صورة الكردي في أذهان الآخر؟ وماذا جنى
الكرد بعد كل تلك الدماء المُرّقة في سبيل سوريا؟.

بعد كل تلك الثورات التي قام بها الكرد وفاءً وإخلاصاً للقضية
السورية، كان لا بد للكردي في سوريا من المطالبة بالحقوق القومية
أيضاً، ضمن وحدة الأراضي السورية، ففي عام 1928 تقدم
مجموعة من الأدباء والمثقفين الكرد البارزين إلى اجتماع
الجمعية التأسيسية السورية في 23 حزيران 1928 بمجموعة من
المطالب كان من أبرزها:

1 - استعمال اللغة الكردية وتدريسها مع اللغات الرسمية
الأخرى في المدارس والدوائر التي تقع ضمن المناطق الكردية.
2 - استبدال الموظفين الذين يعملون في المناطق الكردية
بموظفين كُرد.

3 - إنشاء قوة عسكرية كردية وإدارة فرنسية لحماية الحدود.¹
وفي عام 1930 قُدمت عريضة موقعة من /19/ وجيهاً
كُردياً للانتداب الفرنسي، وهي مسجلة في ديوان المفوض السامي
الفرنسي في /15/4/1930 تحت رقم /650/ حيث طالبوا فيها

¹ - بيير روندو، أكراد سوريا، ترجمة: بافي ألان، آب 1997، مجلة الحوار، العددان 5-6،
سوريا، قامشلو، صيف وخريف، 1994، ص 35-36.

معاملة الشعب الكردي معاملة مماثلة لبقية مكونات الشعب السوري الخاضع للانتداب الفرنسي وكانت من بنود العريضة:

- 1- إدارة خاصة للأقاليم الكردية.
- 2- قبول الكرد في الوظائف العامة في الإدارة والعدالة والجيش والدرك وغيرها.
- 3- اللغة الكردية لغة رسمية في الدوائر العامة.
- 4- تأسيس مدرسة كردية في "الحسجة" لتأهيل المعلمين من مختلف أجزاء كردستان.¹

كانت هذه هي المطالب البسيطة والمحقة والتي تتمحور جميعها حول المواطنة والمساواة والتآخي، وكانت من أبسط الحقوق التي نادى بها الكرد بعد المشاركة الفعالة والرئيسية في المعارك ضد الاحتلال الفرنسي، ويبدو أن سلطات الاحتلال الفرنسي أولت شيئاً من الاهتمام ببعض تلك المطالب وعمدت سلطة الاحتلال إلى تذكير السلطات السورية بضرورة تعيين بعض الموظفين الكرد في المناطق الكردية، والسماح بطباعة بعض المخطوطات والكتب الكردية، ورفع القيود عن اللغة

¹ - خالد عيسى، من المطالب الكردية في سوريا عام 1930، جريدة يكتي، العدد (175-176) ت2 و1، 2009، ص39-40.

الكردية، ومنح التراخيص لتأسيس نواد وجمعيات اجتماعية وثقافية في المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية. وفي الوقت الذي كانت حكومة الاحتلال الفرنسي تقدم التسهيلات لتطبيق بنود تلك العرائض، فإنَّ ما تعرض له الكُرد لم يكن طبيعياً بدءاً من شتى أنواع الاضطهاد والمضايقات والتعذيب، ومروراً بمختلف أنواع الملاحقات من لدن من كان يُفترض أن يكونوا شركاء للكُرد في التآخي والمواطنة، في الوقت الذي كان يجدر أن يُكرم الشعب الكردي على تضحياته، خاصة وأنَّه كان قد نال شرف إطلاق أول رصاصة في مرحلة مقاومة الاحتلال الفرنسي في المعركة التي جرت في منطقة سهل العمق سنة 1919.*

إنَّ المطالب التي تقدم بها الشعب الكردي توضح وبجلاء مدى التزامه بحماية الدولة السورية ورفضه لأي تجزئة أو تقسيم البلاد وهو ابن هذه الأرض التاريخية التي يعيش عليها منذ الأزمنة الغابرة.

إنَّ من بين الدلائل الكبرى على حقيقة الوجود الكردي وحقيقة الشعب الكردي في سوريا -من الناحية السكانية- النسبة

* كان للكرد محمد ايبو شاشو وهو من مواليد كرداغ، شرف إطلاق أول رصاصة في مسلسل الثورات السورية وللتفاصيل أنظر: ناجي عبد الغني، سوريا صراع الاستقطاب 1917-1973، دمشق، 1966، ص94.

المثوية للسكان من الطوائف والقوميات الموجودة في سوريا قديماً منذ العهد الفرنسي، فقد كانت إحصائية سكان الجزيرة على الشكل التالي: /42/ ألف عربي مسلم، و/82/ ألف كردي، و/31/ ألف مسيحي (بينهم الأرمن والآشور) وألفان من اليزيديين وألف يهودي وألف شركسي¹...ويقدر جكرخوين في كتابه (حياتي) عدد الكُرد في الجزيرة حينها بحوالي /65%/ وعدد المسيحيين بـ/15%/ وعدد العرب بـ/20%/.

وهذه النسبة خير دليل على أمرين بالغَي الأهمية: الأول مدى التجذر التاريخي للكُرد ونسبتهم وتفوقهم العددي. والثاني هي بمثابة رد عملي ومنهجي وتاريخي لكل من يتجرأ على الذات الكُردية، وحقبة تواجهها التاريخي، والأكثرية العددية في المناطق الكُردية.

لقد ناضل الكُرد ضد الاحتلال الفرنسي طويلاً، ودفع ضريبة نضاله وكفاحه مبرراً، لكن مع الأسف الشديد فإنَّ الجاني والجلاد كان من أبناء سوريا، وخاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وما

¹ - ستيفن هنسلي لونغرينغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة، بيروت، 1937، ص 177.

عاناه الكُرد على أيدي إخوته في الدين والوطن... سواء من تهجير أو ترهيب أو تمييز عنصري وقومي.

- ثانياً: مرحلة ما بعد الاستقلال وتحويل اسم الدولة من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية وحتى 2011/3/15:

يمتاز الإنسان الكُردى بقدرته الفائقة على التأقلم مع الأوضاع الجديدة المختلفة، وهذا ما حصل بعد الاستقلال، حيث أمتزج الكُرد مع العنصر العربي، ورفض الكُرد أن ينظروا إلى أنفسهم بنظرة فردية استعلائية على العنصر العربي، وربما كانت بساطة وعفوية ومحبة الشعب الكُردى وثقته العمياء - سابقاً - بشركاء الوطن!! من بين أحد أهم الأسباب التي دفعت الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في سوريا، إلى عدم تقديم الضمانات أو التسهيلات أو حتى الاعتراف بالهوية القومية الكُردية، ناهيك عن النظرة العنصرية ضد كل عنصر غير عربي في سوريا، دون أي اكتراث لعشرات السنين التي كان الكُرد فيها يُطالبون بالحقوق القومية في سوريا. صحيح أن الشعب الكُردى في سوريا أبعدته الظروف والاتفاقيات عن بني جلدته وقوميته في باقي الأجزاء، ودون أي استشارة له، ودون أي إرادة منه، وألحق قسراً

بالدولة السورية الحديثة التكوين، بل دون أي إرادة من الشعب العربي السوري أيضاً، ومع ذلك وبالرغم من كل هذه المآسي، فإنَّ الشعب الكردي في سوريا لم ييأسوا أبداً، بل كانوا على الدوام يتشبثون بالمبادئ والقوانين الدولية، والمطالبة بالحقوق القومية الكردية، ولم يدّر ظهره أبداً للدفاع عن سوريا وعن القضية السورية، وعن الكرامة السورية، ونيل حريتها وتطورها الوطني، والالتزام بوحدة الأراضي السورية، والعمل النضالي الوطني في سبيل القضية الكردية، وتلازم المسارين السوري والكردي في نسق واحد، علماً أنه لو وجد شيء من الإنصاف فإن الحقوق الكردية المُطالب بها لا تخرج عن أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الشعب السوري عامة، كالمساواة الحقوقية القائمة على الحقوق والواجبات، دون أي تمييز بين طرف وآخر على أساس العرق، أو القومية، أو اللغة، وعلى قاعدة المساواة والاعتراف بالأخر، هذا الآخر الذي يُساوي غيره بملكاته الإنسانية والحقوقية والطبيعية، وكان يجدر على جميع الحكومات المتعاقبة على حكم سوريا بعد الاستقلال، العمل على تكريم الكردي وتكريم الشخصيات المؤثرة في التاريخ الكردي، فما تزل بطولاتهم وتضحياتهم ماثلة للعيان، ولما تزل الأرض السورية تتحدث عن

الدم الكردي المراق في سبيل كرامة سوريا، ووحدتها أرضاً وشعباً، خاصة إذا علمنا أنّ الاحتلال الفرنسي كان يسمح بفتح النوادي والجمعيات الثقافية الكردية، لكن ما أن طُرد المحتل الذي ساهم الكرّد بدحره، ومع ما قدمه الكرّد من تضحية بحياتهم لأجل اللحظة التاريخية في الاستقلال، وما أن استلم الوطنيون الحكم في نيسان 1946، حتى بدأت الصورة تتغير وتتبدل؛ فأغلقت جميع النوادي والجمعيات الثقافية، وصودرت المطبوعات الكردية، وحوربت اللغة الكردية، بل واقتحموا البيوت وصادروا أي شيء يحتوي على مجرد بضع حروف كردية، في الوقت الذي كانت فيه كل هذه الحقوق معترفة بها نوعاً ما في ظل حكومة الانتداب الفرنسي (المستعمر الأجنبي)، بل أنّ جميع الحكومات المتعاقبة على حكم سوريا، لجأت عمداً ودون أي وجه حق -فقط لتغذية نظرتها الضيقة والعنصرية- إلى تجاهل القضية الكردية ونسفها، واتهامها بشتى أنواع التهم الباطلة، والتعقيم المستمر على المشاركة الكردية في الثورات ضد الاحتلال الفرنسي.¹ فنُسفت المواطنة قولاً وفعلاً، واستبيحت قيمة

¹ - جواد الملا، كردستان والكرّد وطن مقسم وأمة بلا دولة، تقديم جمال نيز، ط2، منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، لندن، 2000، ص78.

الفرد الكردي لدرجة بدأت معها ملامح مرحلة جديدة، تمتاز بالقسوة والضغط والسوداوية، والقهر والصهر والتذويب، بل توصل الكرد إلى قناعة راسخة مفادها: أنّ المشاركة في الحكم الوطني السوري قد أضحى أشبه بالحلم المستحيل. إضافة إلى معاناة الشعب الكردي في فترة الانقلابات، وما حصل في ظلها من ممارسات قمعية ضد الشعب الكردي. وكان الشعبين (الكردي والعربي) مشتركين في الهم وسوء المعاملة، وضبابية الرؤية لقادة الانقلابات في نهاية الأربعينيات حتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وتميزت فترة الانقلابات بالنزعة الشوفينية والعنصرية الضيقة، وإصاق التهم الجاهزة بالشخصيات الوطنية الكردية الفاعلة على الساحة السورية، كما كان الحال في انقلاب حسني الزعيم في 30 آذار 1949¹، الذي أطاح بحكم شكري القوتلي، وما أن تم الانقلاب وأعلن الزعيم نفسه رئيساً للبلاد، وأوكل إلى محسن البرازي مهمة تشكيل وزارة سوريا ضمت جميع الأطياف، والإثنيات، والقوميات، والأديان في سوريا، وبسبب انتماء الزعيم والبرازي إلى الشعب الكردي، فقد بدأت التهم الجاهزة تنهال عليهما وألصقت بالزعيم تهمة

¹ - سليمان المدني، هؤلاء حكموا سوريا، ط4، دار الأوتار، دمشق، 1996، ص55.

الرغبة في إنشاء دولة كُردية.¹ وهذه التهمة الجاهزة والمعلبة، ومع أنها بعيدة كلياً عن الواقع، إلا أنها ونتيجة التخطيط المستمر والرسمي لها من قبل بعض السياسيين الشوفينيين، قد وجدت طريقها إلى عقول ونفوس فئة واسعة من الشعب السوري، عدا عن نجاح هؤلاء في تأليب الرأيين الشعبي والرسمي العربي ضد الزعيم، وربطهم بالاستعمار وإشاعة العلاقة بين البرازي والزعيم مع الكيان الصهيوني، بحجة أنهما من الأقليات التي تطمح إلى أخذ دور فعال، وكسب الحقوق على حساب الآخرين، وما هذه التهمة سوى من ألعيب وممارسات العنصريين الذين كانت تهمة التواصل والتآمر مع الكيان الصهيوني؛ تهمة جاهزة لكل من ينادي بحقوق المستضعفين ويقف ضد هؤلاء العنصريين، وتجاوز الأمر إلى أكثر من مجرد اتهام الزعيم والبرازي، ووصل لدرجة حرمان الكُرد من تبوء أي منصب سياسي، وتم تهميشهم وتحقيرهم، والنظر إليهم على أنهم مجرد جيب عميل في خاصرة الدولة السورية.² ومع هذا الكم الهائل

¹ - على صالح ميراني، الحركة القومية الكُردية في كوردستان سوريا (1970-1946)، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2004، ص 83-85.

² - ذكريات الأمير عادل ارسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سوريا، بيروت، 1962، ص 17-18.

من التهم والادعاءات، فإنها سقطت كسقوط ورقة التوت، فحكم الزعيم لم يدم سوى أربع أشهر، حتى قام سامي الحناوي بانقلابه في 14 آب 1949¹، وتصفيته حسني الزعيم ومحسن البرازي، ولم يكن هناك من سبب للتصفية سوى النزعة العدائية تجاه الكُرد، وترك هذا الاغتيال السياسي أثراً عميقاً في نفس الشعب الكُرد، لأن عملية الاغتيال هذه لم يكن لها من سبب سوى أصلهما الكُرد، ودلل هذا الإجراء وبوضوح مدى الحقد الدفين على الكُرد وحقوقهم، ولِيُثبت سامي الحناوي مدى التزامه وحرصه على قضايا الأمة العربية والشعب العربي السوري، فقد أصدر القرار رقم (5) من عام 1949، الذي تضمن تجريم أي كردي، وتضمن ذلك نقل، أو فصل جميع الكُرد الذين عينهم الزعيم، ولتبرير فعلته أعلن الحناوي أنَّ الزعيم كان قد أحاط نفسه ببطانة سوء من المقربين والخونة ومجهولي الهوية، ولم تكن رغبته المضمرة سوى تحجيم دور الكُرد عبر تشنيبتهم وتوزيعهم على مناطق متفرقة من سوريا، وعزل جميع العناصر الكُردية ممن أسند لهم مهمات أو مناصب في حكومة البرازي السابقة.²

¹ - سليمان المدني، مرجع سبق ذكره، ص65.

² - إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط في الوطن العربي، ط1، لبنان، 1986، ص118.

واستمر الحال على هذا المنوال فما أن يحدث انقلاب يليه انقلاب آخر بدءاً مع حسني الزعيم مروراً بسامي الحناوي حتى وصلنا في هذه المرحلة التاريخية من عمر سوريا إلى انقلاب أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول 1949¹، ولم يتغير حال الشعب الكردي في سوريا أبداً، بل أنّ الأمور ازدادت سوءاً، وتعمقياً، وكتباً، ومورس على الكرد شتى أنواع الضغط والتمييز العنصري، وتم مراقبة أي نشاط كردي بشكل صارم، لدرجة أنّ الشيشكلي أشرف بنفسه على تقوية الشعبة الثانية، والتي كانت تعرف بشعبة المخابرات، وكُلفت بمراقبة الكرد، وبلغت درجة المضايقات والضغطات التي مورست على الكرد، أنه ورد في وثيقة بريطانية برقية من القنصل البريطاني في دمشق كان قد زار منطقة الجزيرة سنة 1950، وتقول الوثيقة: لدي شعور قوي بأن السياسيين العرب يضعون الزعماء القوميين من الكرد للمراقبة الجدية الصارمة، وبشكل خاص جلادت بدرخان.² إنّ المتابع لسير العملية السياسية في سوريا منذ التحرر من الاحتلال الفرنسي وإلى اليوم سيدرك تماماً مدى الغبن والظلم

¹-سليمان المدني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

²- علي صالح ميراني، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

الذين لحقا بالكرد ومدى الحقد الدفين ضد الكرد وحقوقهم القومية والثقافية، ولم يتم التطرق لا من بعيد ولا من قريب للوجود القومي الكردي في سوريا وفي جميع الدساتير التي وضعت منذ مرحلة الاستقلال وحتى منتصف عام 2013، ولم تعترف تلك الحكومات بأي نوع من التعددية الثقافية والسياسية والخصوصية الكردية، بل كانت تتعمد دوماً لوصف الكرد على أنهم ليسوا سوى عرباً، وسعت دوماً إلى تعريبهم ووضعت العديد من المخططات لتطبيق مشاريعها العنصرية، ولذلك فقد عمد الشيشكلي إلى إصدار قرارات عسكرية مجحفة منها المرسوم التشريعي رقم 39 في 16 تشرين الثاني عام 1953، وكان هذا المرسوم كغيره من المراسيم تهدف وتصب في خانة واحدة وهي تغيير الواقع الديموغرافي القومي لواقع الشعب الكردي في كردستان سوريا، ونص المرسوم المذكور على ما يلي:

- 1- عدم السماح بتسمية المحال العامة، أو الخاصة كالنوادي والفنادق والمحلات وغيرها، بأسماء غير الأسماء العربية.
- 2- على جميع أصحاب المحال التجارية التي تحمل أسماء أعجمية استبدالها بأسماء عربية في مدة لا تتجاوز 3 أشهر.

3- كل من يخالف أحكام الفقرتين (1+2) يحاكم بالحجز مدة ثلاثة أشهر وبالغرامة من (50-1000 ليرة).¹ وبذلك يكون أديب الشيشكلي شابه من سبقه بسياسته الإقصائية والإلغائية والتهميشية والإنكارية.

إنَّ موقف حكومتي كل من سامي الحناوي وأديب الشيشكلي يعكسان وبجلاء فاضح العقلية والنفسية المريضة التي عولجت من خلالها القضية الكردية في سوريا، وما محاولات طمس المعالم القومية من خلال عمليات التعريب إلا خير دليل على ذلك، إضافة إلى الحملات المستمرة من التطهير العرقي في المؤسسات والدوائر الرسمية من الكُرد، وكل ذلك لم تكن سوى دلائل وبراهين على نوعية اللا مواطنة التي عاشها الكُرد في سوريا تحت حكم العقلية الشوفينية والذهنية المريضة والمقيتة.

لكن وبعد فترة الانقلابات -والحق يُقال- وبسبب ظهور بوادر الانفتاح الديمقراطي في سوريا عامة فقد نشطت الجمعيات الكردية بشكل أكثر فعالية من الأول، واعتبرت فترة ما بين عامي 1954-1957 من أنضج المراحل السياسية في تاريخ سوريا المعاصر، وكان من جملة المطالب التي نادوا بها تخصيص

¹ - جريدة يكي تي (الوحدة)، عدد 36، أيار، 1996.

ساعات من عمل الإذاعات والتلفزة السورية للعرض باللغة الكردية لكن هذا الطرح قُبل بالرفض في بدايته، وكانت البوادر تُشير إلى إمكانية تحقيقه، بالاستمرار في المطالبة، لكن تدخل حزب البعث العربي الاشتراكي على الخط ورفضه بشكل قاطع، وضغطه على باقي أعضاء البرلمان حال دون تحقيق الحلم الكردي في ذلك،¹ حيث بدأت ملامح المرحلة الجديدة تتوضح أكثر فأكثر، بعد انقلاب البعثيين على أديب الشيشكلي، ومدى محاولات البعثيين التحكم بالشعب الكردي في سوريا، والوضع السياسي في كردستان سوريا في هذه الحقبة التاريخية من سوريا، حيث كانت الساحة الكردية تعاني من فراغ سياسي شديد، بل تحولت ساحة كردستان سوريا إلى حلبة للصراعات الحزبية والتجاذبات السياسية للأحزاب المهيمنة على سوريا آنذاك، والمختلفة فيما بينها على جميع نقاط برامجها باستثناء محاولة احتواء الكرد، وفرض سيطرتهم على المنطقة الكردية في سوريا، ومحاولة تغريب الشباب الكرد عن هويتهم الكردية، وفي هذا الصدد يؤكد السيد محمد ملا أحمد: إنَّ عدد من الشباب الكرد كان قد توزع بين مختلف التنظيمات والأحزاب العربية المختلفة،

¹ - علي صالح ميراني، مرجع سبق ذكره، ص 94، 95.

والقسم الآخر كان متردداً بين تلبية دعوات تلك الأحزاب، أو تلبية نداء داخلي ورغبة قوية تدعوها للنضال ضمن صفوف وتنظيمات خاصة بها، بغية تحقيق أهدافها القومية الكردية.¹ علماً أنّ جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية التي نشطت في سوريا وفي كردستان سوريا، لم تحتوي ولم تتضمن برامجها أي حقوق كردية قومية، ولم تكن تؤمن لا بالتعددية ولا بالديمقراطية والتنوع الثقافي.....

كانت المواطنة في سوريا مبتورة ومحرومة وممنوعة، فإذا كان من أشد مقومات المواطنة هو العامل الاقتصادي، فإن المآسي لما تزل شاهدة للعيان لدى الشعب الكردي في سوريا، فالوضع الاقتصادي - وخاصة في ظل حكومة الوحدة - كان رديئاً وسيئاً جداً، ولم يتمتع المواطن الكردي بأي من الحقوق الاقتصادية، وقامت سياسة الحكومة على حرمان الفلاح الكردي من أرضه، وخطت السلطات لها من أواخر الخمسينيات، وتفاقت في عهد الوحدة ثم الانفصال، وخير دليل على ذلك المقولة البغيضة والشهيرة لوزير الإصلاح الزراعي في عهد الوحدة مصطفى حمدون، وكان يردد على مسامع الجميع مقولته العنصرية

1- محمد ملا أحمد، مرجع سبق ذكره، ص28.

"الكردي ما لو شي عندي"، في زيارته للمنطقة الكردية في سوريا بمناسبة توزيع الأراضي على الفلاحين، حين استثنى الفلاح الكردي من ذلك التوزيع، وعند مراجعة الفلاحين الكردي له كان يواجههم برفض أي حقوق كردية، أو أية أحقية للفلاح الكردي ولو حتى في حث أرضه التي ورثها عن أسلافه، ولم يكن هذا الإجراء هو الوحيد الذي مورس على الكردي منذ عهد الوحدة، فقد كان شكري القوتلي قد طلب من السفير المصري لدى سوريا، جلب مليون فلاح مصري إلى كردستان سوريا بحجة الحاجة إلى اليد العاملة للتطور الاقتصادي،¹ في حين أنّ الهدف المباشر والرئيسي من هذه الخطوة كان إجلاء أكبر قدر ممكن من الشعب الكردي في سوريا، ومن منطقة الجزيرة خصوصاً، نظراً للامتداد الجغرافي مع أجزاء كردستان الأخرى، في محاولة منهم إلى قطع التواصل البشري والجغرافي الكردي - الكردي. وما يُثير الدهشة أكثر ويبعث على الغرابة هو التناقض الصارخ والفاضح بين أداء الحكومتين السورية والمصرية، ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المصرية تقوم على بث الأغانى وتنظيم البرامج الإذاعية باللغة الكردية من القاهرة، فإنّ عبد الحميد السراج -

¹ - علي صالح ميراني، مرجع سبق ذكره، ص 137-138.

المسؤول عن سوريا في أيام الوحدة مع مصر - وأجهزته الأمنية في سوريا كانت تقوم بعمليات التطهير العرقي والاعتقالات، وحتى سجن كل من يُثبت عليه الاستماع إلى الإذاعة الناطقة باللغة الكُردية، هذه الإذاعة التي لم تكن سوى إذاعة جمهورية الوحدة العربية.¹ ومُنِع الكُرد من أبسط مقومات المواطنة الحقوقية، فلا الثقافة الكُردية أُعترف بها، ولا المدارس الكُردية رُخصت لها، بل حُرِبَتْ ومُنعت من الافتتاح، ومُنعت اللغة الكُردية من التدريس، ولم يُسمح بإصدار أية جريدة باللغة الكُردية، وتعدى الأمر إلى عدّ اقتناء أي كتاب يحتوي على بضع حروف كُردية، أو أي كتاب عن التاريخ الكُردِي، أو عن الأدب الكُردِي، أو الأبجدية الكُردية سبباً كافياً بالسجن والتشريد، ناهيك عن عمليات النقل التعسفي بحق الضباط الكُرد وطردهم، وسجن الأطفال الكُرد، وفصل جميع الطلبة الكُرد من مدارس حلب الذين جاءوا إليها من مناطق متفرقة في سوريا.² ولم تكن هذه الممارسات أو القرارات فردية، بل كانت عمليات سياسية منظمة وهادفة، ومراسيم وقرارات ممنهجة، ومخططة على أعلى

¹ - عزالدين مصطفى رسول، صفحات من مذكرات الإذاعة الكُردية في القاهرة، جريدة الاتحاد، العدد 249، السليمانية، 27 كانون الأول، 1997.

² - علي صالح ميراني، مرجع سبق ذكره، ص 157.

المستويات، وتقاطعت جميعها في نقطة واحدة وهدف واحد وهو النيل من الشعب الكردي، ضاربين بعرض الحائط جميع القيم والمبادئ، والحقوق التي تقوم عليها المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وحلت حكومة الوحدة الأحزاب السياسية، ومنعت أي نشاط سياسي، واضطهدت الكرد واعتقلتهم، وبات وضعهم مأساوياً ومزرياً. وبعد حدوث عملية الانفصال في 22-آب-1962، كان الكرد على موعد جديد مع مراسيم عنصرية، بدأت بعملية التجريد من الهوية السورية للإخلال بالنسبة العددية، فأصدر ناظم القدسي - رئيس الجمهورية آنذاك - القانون رقم 93/ عام 1962 من أجل إجراء إحصاء وليوم واحد فقط في محافظة الحسكة وحدد يوم الخامس من تشرين الأول عام 1962 حيث جردت الدولة بموجبه أكثر من "150" ألف كردي من جنسيتهم السورية، وكان الهدف من وراء ذلك إعادة النظر في جنسيات الكرد وإلغاء السجلات القديمة، وكانت حلقة من سلسلة طويلة لإجراءات ومراسيم عنصرية استثنائية بحق الكثير من أبناء الشعب الكردي في سوريا، وحقوقهم القومية والوطنية المشروعة.¹ وسجلوا في سجلات خاصة سُميت (سجلات

¹ - صوت الكرد، عدد 83، آب، 1981.

الأجانب) ثم عدل الاسم إلى سجلات أجاناب الحسكة، وأصبحت الأسر الكرديّة على الشكل التالي:

ابن مواطن وأب أجنبي، أخ مواطن والأخ الآخر أجنبي، علماً أنّ معظم من سُجلوا على أنّهم أجاناب، واتهموا بقدمهم من تركيا إلى سوريا، كانوا قد خدموا في الجيش السوري لفترات طويلة، وهكذا استمر الحال حتى وصل حزب البعث إلى السلطة في انقلاب جديد في 8 آذار 1963، ومارس هو الآخر سياسة قومية ضيقة، وأينع في التمييز العنصري والاضطهاد القومي، وإطلاق مشاريع عنصرية بحق الشعب الكردي في سوريا، وأول إجراء اتخذته هو تحويل اسم سوريا من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية في تحد واضح لأبسط قواعد حقوق الآخر المختلف، ضاربين بعرض الحائط أبرز قواعد العيش المشترك، والمواطنة المتساوية. فقد أكدت المادة (15) من دستور البعث آنذاك على أنّ الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية، التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة، وتكافح سائر العصبية المذهبية والطائفة القبلية، والعرقية، والإقليمية، كما نصت المادة (20) على منح حقوق المواطنة الكاملة لكل مواطن عاش في الأرض

العربية وأخلص للوطن العربي، وانفصل عن كل تكتل عنصري. ولعل مقالة* البعثي سليمان الخش وزير الثقافة في حكومة البعث سنة 1964 في ذكرى انسلاخ لواء اسكندرون، كان كاف للتعرف على نفسية وعقلية هؤلاء المرضى، ففي مقاله تلك مناشدة للأمة العربية ببناء عنصري مقيت قائلاً: "أيها الأخ العربي إذا زج بك يوماً في معركة مع العدو الصهيوني فلتكن رصاصتك الأولى إلى رأس هؤلاء الخونة الأكراد، الأرمن، الجراكسة عملاء المعسكرين"¹ أما من على شاكلته كمحمد طلب هلال صاحب أخبث وأقذر مشروع شوفيني عنصري في القرن العشرين، يُمكن تلخيص مبادئه الاستبدادية والعنصرية وفق ما يلي: تهجير الكُرد إلى الداخل، وفرض سياسة التجهيل وعدم إنشاء إي مركز تعليمي في المناطق الكُردية، وسحب الجنسية من الغالبية الكُردية بحجة تبعيتهم للدولة التركية، وتحريض العرب عليهم ونزع الصفة الدينية عن مشايخهم، والعمل جاهداً على ضرب الكُرد بعضهم ببعض، وإسكان العرب في مناطق

* - نُشر مقاله في مجلة الغد التي كانت تصدر من مدينة حماة، حيث حمل الأقلبيات الكُردية والارمنية والجركسية، مسؤولية تقسيم فلسطين وانسلاخ لواء اسكندرون.

¹ - علي صالح ميراني، مرجع سبق ذكره، ص 197.

تواجد الكُرد، واعتبار المنطقة الحدودية منطقة عسكرية* وإنشاء مزارع جماعية للعرب باسم مزارع الدولة، وعدم السماح لكل من لا يتكلم العربية بممارسة حق الترشح والانتخاب في تلك المناطق.¹

ومن جهة أخرى فإنَّ الدستور السوري الصادر عام 1973 أقر معظم بنود مبادئ حقوق الإنسان وأهمها المواد (25، 33، 35، 38)، هذه المبادئ التي بقيت حبراً على ورق ومن دون أي تنفيذ، بل أنَّها كانت أرخص من ثمن حبر كتابتها، وزاد هذا الدستور من الجراح وعمق من المآسي، بحيث استمرت حالات الطوارئ والأحكام العرفية من عام 1963 وحتى زمن الثورة السورية، واستمر احتكار السلطات في يد واحدة، واستمر المجتمع العربي السوري عموماً والكُردي خصوصاً في الترهل والتعب والألم وانعدام الحياة السياسية والحقوقية والحريات، واستمرت الاعتقالات والملاحقات وقمع الحريات، وكانت المادة الثامنة من الدستور السوري ينص على أنَّ الحزب هو قائد الدولة والمجتمع، وهذا ما انعكس على كافة مرافق الحياة الخدمية

* - فاعتبرت محافظة الحسكة بأكملها منطقة حدودية.

¹ - محمد طلب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، منشورات مركز عامودا للثقافة الكُردية (31)، 2003، ص23-24.

والسياسية وغيرها، فأصبحت جميع الإدارات والمراكز، والدوائر والمؤسسات بترؤس واستلام من البعثيين حصراً، حتى مجلس الشعب الذي من المفترض أنه ممثل عن الشعب السوري بكل أطرافه، فإنَّ الغالبية الساحقة هي من البعثيين، أو الموالين لهم من أتباع الجبهة،¹ وبدون أي شك فإنَّ حالة كهذه يُمكن أن تسمى لا دولة أو أقل من لا دولة، وربما حالة دون الدولة، بسبب تحكم حزب واحد في العباد والبلاد، ولعل من بين أكثر التهم شناعة وانحطاطاً التي رافقت مسيرة جميع المناضلين الكُرد، كانت التهمة المشهورة التي تنص على "إثارة النعرات الطائفية والعنصرية والإضرار بالوحدة الوطنية للشعب السوري"². ترى أي وحدة وطنية هذه وقد مُنع الكُرد التحدث بلغتهم حتى بين بعضهم بعضاً، وعُربت حتى أسماء أشجارهم وحجارة مدنهم.

أما مع بداية القرن الحادي والعشرين فإنَّ القمع الممارس ضد الكُرد تُوَّج بانتفاضة 12 آذار 2004، والملحمة البطولية الشجاعة التي قدمها الكُرد، واستشهد فيها نحو 35 مناضلاً كُردياً من مختلف المناطق الكُردية، وكانت هذه الانتفاضة هي

¹ - بلال داود، العنصرية في الأنظمة الشمولية، أخبار الشرق، 29، 4، 2007.

² - طارق حمو، أراء في قضية الكُرد والديمقراطية، دار بافت، 2004، ص74.

الأولى من نوعها منذ تاريخ استيلاء البعث على الحكم، وهزت أركان السلطة السورية، وكانت هي بداية الثورة الكُردية في سوريا التي توجت بالثورة السورية اليوم، إذ كان الكُرد على الدوام سابقون في كل شيء، وهم أول من دعوا إلى إسقاط النظام، وما تلا ذلك من اغتيال العلامة الشيخ معشوق الخزنوي في 2005 التي سبقتها مظاهرة عارمة للكُرد في قامشلو، والدعوات إلى حل القضية الكُردية على أساس الاعتراف بوجود الشعب الكُرد في سوريا، وحل قضيته وفق المواثيق والعهود الدولية والإفراج عن المعتقلين السياسيين،¹ ثم في عام 2008 واستشهاد ثلاث شبان كرد (كان الثلاثة يحملون اسم محمد) فقط بسبب ابتهاجهم بعيد النوروز، كما نص المرسوم /49/* على منع نقل، أو بيع، أو

¹ - دلوفان.م. إبراهيم، الانتفاضة الثانية (في وقائع اعتقال واستشهاد الدكتور محمد معشوق الخزنوي)، من إصدارات لجنة الأعلام في حزب يكتي الكُرد في سورية، 2007، ص39.

* - المرسوم كان يستهدف الوجود الكُرد في مناطق تواجدته التاريخية، حيث نص المرسوم على منع نقل أو أعمار أو بيع أو شراء أو تبديل أي عقار أو بناء أو ارض إلا بعد موافقة الجهات المختصة، وهذه الجهات المختصة تمتنع من إعطاء أي ترخيص للبناء إذا كان احد طرفي العقد كُردياً، وبذلك فإن المنطقة ستعرض رويداً رويداً إلى نزوح شديد للداخل السوري وهو ما حصل بالضبط، حيث ترك الآلاف من أبناء الشعب الكُرد قراهم وبيوتهم وتوجهوا للعمل في درعا وأدلب وحمص ودمشق وحلب، لأن أغلبية المهن والأعمال متعلقة بالبناء والعمار مثلاً (طيان، نجار، حداد، صحية، مواد بناء، اسمنت، حديد، نقل، بيع،

أجار، أو رهن أي عقار في المنطقة الكُردية، إلا بعد موافقة وزارة الدفاع ووزارة الزراعة ووزارة الداخلية، هذه الموافقة التي لن تأتي أبداً، ولم يكن هذا المرسوم سوى حلقة جديدة من حلقات التآمر على القضية والشعب الكُردية. واستمر الحال على ما هو عليه من قمع وتكيل وتهجير منظم، وخنق الحريات واستمرار مآسي الكُرد في سوريا، حتى تاريخ 2011/3/15 تاريخ الثورة السورية.

– ثالثاً: الكُرد والثورة السورية:

كعادتهم دوماً كان الكُرد سباقون للانخراط في الثورة، وشارك عدد منهم في أول تظاهرة إلى جانب نشطاء سوريين، والمطالبة بالعهزة والكرامة للشعب السوري، وحق تقرير المصير للشعب

شراء..ألخ) لدرجة أنه حتى بعض المحامين قد أغلقوا مكاتبهم نتيجة انعدام العمل في وكالات البيع والشراء التي كان يعتمد عليها قطاع المحاماة في المنطقة، وبذلك نجح النظام في رفع منسوب البطالة والقضاء على التنمية الاقتصادية ونسف أي استقرار اقتصادي وزاد من نسبة السرقات والجريمة المنظمة نتيجة الفقر الممنهج، حتى وصلت الأمور لدرجة أن مئات القرى انخفضت نسبة السكان لديها إلى أكثر من النصف، واتسمت المدن الكُردية بقتلة الشباب والقادرين على العمل، وبهذا الشكل نجح النظام في تنمة مراسيمه الشوفينية لتفريغ المنطقة الكُردية، بعد أن جرد أكثر من (120) ألف كردي من هويته، ثم عمد إلى تطبيق الحزام العربي الذي سرق الأراضي الزراعية الكُردية ومنحها للوافدين العرب من باقي المناطق وخاصة الرقة ودير الزور، وأتباع سياسة الجهل والفقر ثم كان المرسوم (49) ليكمل مسيرة الإقصاء والتهجير والتفقير الممنهج.

الكردي ضمن وحدة البلاد، ودفح الشعب الكردي خيرة قياديه قراييناً للثورة السورية، وعلى رأسهم عميد الشهداء مشعل التمو، ونصر الدين برهك، والدكتور شيرزاد علمدار، وإدريس رشو، ومحمود ولي، ورعد بشو، وجوان قطنة وغيرهم من الشباب الكردي الذين دفعوا حياتهم خدمة للوطن السوري، ناهيك عن المعتقلين، ومنهم حسين عيسو، شبال إبراهيم-اطلق سراحه قبل نشر البحث-، جكرخوين ملا احمد، هيثم حسو، وغيرهم الكثير ممن لازالوا في السجون والمعتقلات، وحاول الكردي مراراً التقرب من المعارضة السورية، لكنهم كانوا دوماً يصطدمون بجدار من الرفض والإنكار والتطنيش، ولعلنا نذكر بعض مما قالته شخصيات من المعارضة السورية حول الشعب الكردي، إذ يقول الدكتور موفق مصطفى السباعي: "طز بالأكراد"، برهان غليون يشبه الكردي بمهاجري فرنسا، هيثم المالح يرى في الكردي أنهم عرب نسوا انتمائهم القومي عبر متهاتات التاريخ، ويقول في حديث آخر لقناة العربية: إن حقوق الكردي غير شرعية، البيانوني يصر على نسبة الكردي في سوريا 5%، وليست هناك مناطق كردية خالصة، الشقفة يرى أن الكردي هم جزء يسير من عدد سكان محافظة الحسكة. وفي المقابل كان الكردي السابقون إلى

إعلان ثورتهم، فعامودا هي ثاني مدينة سوريا خرجت بعد درعا، ولتعم الثورة بعد ذلك باقي المناطق والبلدات في المنطقة الكردية في بداية نيسان (2011) والتأكيد على سلمية الثورة، وأصبح الكُرد جزء من الثورة، ويقظين لأي محاولة لإثارة الفتنة بين الكُرد والعرب في مناطق التماس المباشر بينهم، مثل الحسكة، وسري كانيه/ رأس العين، وتل تمر، حيث كانت هذه المناطق في بداية الثورة تشهد مقاومة من قبل العرب للحراك الثوري الكُرد، ومحاولة منعهم من الخروج في المظاهرات، وكان قسم من العرب ويتأليب من الأجهزة الأمنية يُروجون بأن الكُرد يتظاهرون من أجل "مهاباد وهولير وأمد" وليس لأجل سوريا وشعب سوريا،¹ لكن بقي الكُرد متيقظين دوماً لهذه الألاعيب الخبيثة، واستمروا في النضال والتظاهر، وكان للفنانين الكُرد أيضاً دور في هذه المعمة الثورية، بل أنّهم وجدوا أنفسهم مُلزمين بوازع أخلاقي وحامل ضميري للغناء لأجل الثورة السورية وباللغتين العربية والكُردية، فلبوا نداء الثورة، والتحم الفنانين الكُرد في الثورة السورية ليرسلوا رسائل باللغتين العربية والكُردية إلى الثوار في

¹ - حسن برو، الكُرد جزء من الثورة السورية ويستوعب الأطراف كلها، نشرة كلنا شركاء، 2012/9/7.

سوريا، ليرد الفنان الكردي الشهير "شفان برور" على الفنان سميح شقير، الذي كان يغني على مدى عقدين من الزمن بأغنية (لي صديق من كردستان اسمه شفان) بأغنية يحي فيها الثورة السورية، ومغنيها سميح شقير والشهيد حمزة الخطيب، بكلمات حفظها مع العلم بأنه لا يتقن العربية، إلا أنه تفاعل مع الثورة فغنى بهذه الكلمات (...أحيك يا سميح شقير، ها أنا ذا شفان، صديقك من كردستان...أغني اليوم لشعبٍ تواقٍ للحرية والسلام)

سلامٌ من صبا بردي أرقُ ودمعٌ لا يكفكفُ يا دمشق وللحرية
الحمراء بابٌ بكل يدٍ مدرجةٍ يدق
أغني لحمزة الخطيب لطفلٍ مزقت جسده طلاقات الظلام...لأم
تعيش كماضي الصدمات... كان في ربيع عمره تعرف على
العصيان... وقع أسيراً بين مخالبي شتاء الطغيان... أغني
لطفلٍ، ولمستقبل نادى به، ولم يذوق من طعمه... أغني لأملٍ
شفت على شفتيه¹...

ناهيك عن العديد من الفنانين الكرد الذين تفاعلوا مع الثورة السورية، كالفنان بنكين، والفنان روني جان حسو، وعماد كاكلو

¹-حسن برو، الفنانين الكرد والثورة السورية، نشرة كلنا شركاء، 2012/8/22.

وغيرهم، وإن دل على شيء إنَّما يدل على إيمانهم بعدالة الثورة السورية، وما غنائهم باللغة العربية إلا خير دليل على حبهم لسورية أرضاً وشعباً.

وفي معرض حديثنا عن دور ومشاركة الكُرد في الثورة السورية، لا بد لنا من ذكر موقف الحركة الكُردية الراض للحوار مع النظام السوري، ومع هذا وذاك فإنَّ كلا الطرفين يحاولان الالتفاف حول القضية الكُردية، فبعض من أطراف المعارضة لا تجيد فن إخفاء الأجندات الإقليمية الرامية إلى تهميش الكُرد في العملية السياسية لسوريا، والنظام من جانبه يصر دوماً على النظر إلى الكُرد كضيوف ووافدين، وأن كان يرسل الإشارات إلى الكُرد بمنحهم بعض من الحقوق على أساس المنح، وليس إلغاء المراسيم، أو إرجاع الحقوق إلى أصحابها، هي أيضاً دون أي اعتراف دستوري، والكُرد بدورهم يرفضون أية هدية، ويناضلون بشكل سلمي ديمقراطي في سبيل الحق العام في سوريا، ومن ضمنها حقوق الشعب الكُرد، فجميع الشعوب التي تناضل ضد سلطة الأنظمة الاستبدادية، تعيش في حالة عامة من ضياع الحقوق السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والقومية، بسبب ممارسات تلك الأنظمة من سياسة فرق تسد، ولما تقوم به

من إشعال نار الفتنة والفرقة بين مكونات الطيف السوري، وخاصة بين كرد الجزيرة والعرب بهدف الإبقاء على السيطرة والتحكم، وإخماد الثورة وتخليد سلطتها كما تزعم للأبد.¹

أما منطقة عفرين فقد تأخرت بعض الشيء عن ركب الثورة السورية، بخلاف منطقة الجزيرة وبلدة كوباني في ريف حلب، وخرجت إلى التظاهرة الأولى الكبيرة في السابع والعشرين من كانون الثاني 2012. وقد شجع نجاح هذه التظاهرة التي ضمت أكثر من عشرة آلاف شخص هتفوا بإسقاط النظام والحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا، على الإعداد لمظاهرة أخرى بعد أسبوع، لتكريس تظاهرات أسبوعية في إطار الثورة الوطنية العامة، لكن بؤادر صدام كردي - كردي أجهضت تلك المبادرة.²

وما بين هذا وذاك، يمكننا القول إنَّ السلطة احتكرت النظام السياسي، وشكلت قبضتها الحديدية في وجه كل معارض بقسميه العربي والكردي الهاجس الأكبر، لذا والحال كهذه لا بد من

¹ - إحسان طالب، القضية الكردية السورية في ظل الثورة، الحوار المتمدن، عدد 3508، 2011/10/6.

² - بكر صدقي، الكرد والثورة السورية، موقع معلومة، للمزيد:

<http://www.maalouma.org/index.html>

تشكيل حامل سياسي وطني سوري تعددي، للخلاص من هذه الدوامة والعمل على تشكل وتأسيس بذرة تغييرية مشتركة، في عملية التفاعل السياسي والتأقلم الطبيعي مع حالات التعددية، والتنوع العرقي والقومي واللغوي، بغية الدخول في مشروع تغييرى وطنى قائم على الاعتراف بالتنوع القومى لسوريا، على الأقل لإقناع كل من يقرأ الثورة السورية، بأن الثورة غيرت وعدلت المفاهيم، والعقول، والأفكار، والمعتقدات، وليست فقط في تغيير النظام، فأية فائدة سيجنيها الشعب من تغيير هيكل، والإتيان بمجسم آخر عوضاً عنه يكون أكثر فظاظة ومأساوية.

إنّ النظام السورى تعامل مع القضية الكردية الوطنية في سوريا على أنها مجرد مشكلات خدمية في البداية، ثم حاول رشوة الكُرد ببعض الامتيازات، لكنه رفض نيل حقوقه على دماء أبناء الوطن السورى، وفي الطرف الآخر فإنّ المعارضة العربية، صاحبة شعارات التغيير الديمقراطي والخلّاص من الاستبداد، فإنّها لا تزال أسيرة التاريخ والعزف على منوال العروبة والتعريب، والانتماء العربى للشعب السورى، ولو على حساب باقى المكونات، ناسفة أى حقائق تاريخية أو جيوسياسية، لذا فإنّ التداخل الحاصل فى الذهن بين ما هو سلطوى وما هو فى

المعارضة، لا يعزز الوحدة الوطنية، ولا يحشد الطاقات من أجل الانطلاق بالمشروع الوطني النهضوي الديمقراطي السوري، الذي يجسد تطلعات المكون المجتمعي والسياسي على اختلاف الانتماءات والتصورات، فعجز السلطة عن القيام بالتغيير المطلوب، وضعف المعارضة في فهم وتفهم الحالة الوطنية بناء على تلك العقلية والذهنية، سيجعلنا مرغمين على القول إننا كحالة كُردية أمام تجسيد موحد للفعل السياسي الإقصائي الإلغائي التفردى، على الرغم من اختلاف التسميات، والإصرار على إخراج الكُرد من دائرة الحقوق القومية إلى دائرة المواطنة المجردة، التي يستخدمون المصطلح نفسه في مكانين مختلفين بمعنيين متباينين، يجعلنا نستمر في الخوف من النظام والخشية من بعض أقطاب المعارضة في الوقت نفسه،¹ ما لم تكن هناك مواطنة مصحوبة بالديمقراطية، وحقوق الأقليات والحقوق الثقافية والقومية، واللغوية، والدينية، بما يكفل الدستور حمايتها، وصونها، وضمان تطبيقها. وهذا ما حصل في حوارات الحركة الكُردية مع المعارضة السورية بغية تشكيل إطار جامع للمعارضة السورية تهدف إلى إنقاذ سوريا من أية حرب، أو

¹ -روني على، القضية الكُردية بين مشاريع السلطة وأجندة المعارضة، موقع

أضرار ستحدث، وكانت الحركة الكُردية دوماً تصطدم بعقائبة أغلب أقطاب المعارضة التي تقوم على بحس الحق الكُردى قدر الممكن، وكانت الحركة الكُردية تصر دوماً على المشاركة لعقد مؤتمر حوار وطنى جامع لكل قوى المعارضة، وتشكيل مجلس وطنى يهدف إلى توحيد الرؤى، والجهود نحو خلاص سوريا، وإنفاذ الشعب السورى، وهذا ما حصل خلال المشاركات التي حصلت بين قوى المعارضة العربية والمعارضة الكُردية، وشاركت جميع الأحزاب الكُردية فى الحوار والمفاوضات، وتوزعت الأحزاب الكُردية على هيئات وقوى المعارضة بالشكل التالى: ضمت هيئة التنسيق كل من حزب الاتحاد الديمقراطى، وحزب اليسار الكُردى، والحزب الديمقراطى الكُردى السورى، وانضم حزبا آزادى ويكيتى إلى المجلس الوطنى السورى، كما أن هناك أحزاب كُردية ضمن إعلان دمشق، كالحزب الديمقراطى الكودرى "البارتى" وحزب الوحدة الديمقراطى الكُردى، والحزب الديمقراطى التقدمى الكُردى¹، إلا إنَّها جميعاً انسحبت من كافة أطر المعارضة لإتفاق جميع تلك الأطر على نقطة واحدة، وهي

¹ - أسامة مهدي، إيلاف، أكراد سوريا يعلقون عضويتهم فى المعارضة بحثاً عن تقرير المصير، 17، يناير، 2012.

التقليل من الحقوق الكُردية قدر الممكن، مع اختلافها في معظم أهدافها وحواراتها ونقاشاتها الأخرى، وبلغ درجة تهميشهم للكُرد أنّ المجلس الوطني السوري وبعد انضمام الأخوان المسلمين إليهم، أصر الأخوان على تعيين لجنة وصاية لتحديد نسبة وتمثيل الكُرد في المجلس، ما أدى إلى انسحاب ممثلي الأحزاب والتنسيقيات الكُردية والشخصيات المستقلة، وهذا ما تسبب بحدوث شرح وتأثيرات سلبية على الحوارات التي جرت بين المجلسين الوطني الكُرد السوري، والوطني السوري.

إنّ هذه العقلية المنغلقة من قبل هيئة التنسيق وإعلان دمشق والمجلس الوطني السوري كانت وراء انسحاب الحركة الكُردية من المجلس الوطني السوري، وكان لإصرار الجميع على عدم الاعتراف بالكُرد كشعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية ويتمتع بخصوصية وهوية قومية، خلق أرضية هشة للحوار، مع رفع درجة الاحتقان لدى الشارع الكُردى الناتج.

- رابعاً: المواطنة والديمقراطية وحقوق الأقليات:

عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها العلاقة بين الفرد والدولة، بحيث يحددها قانون تلك الدولة، وبما تحمله تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في ذات الدولة، متضمنة هذه

المواطنة مرتبة من الحرية مع ما ي صاحبها من مسؤوليات،
وتخول المواطن على وجه العموم حقوقاً سياسية متنوعة.¹
من جهة ثانية، فإنّ بعض المراجع الغربية لا تفرق بين
المواطنة والجنسية. وتعرف موسوعة "كولير الأمريكية"
المواطنة بأنّها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة
سياسية.²

إنّ مفهوم المواطنة قد شهد صعوداً في الكتابات النظرية
السياسية بعد أن ظل مفهوم الدولة يشكل العمود الفقري للمفاهيم
السياسية كافة، ومنطلقاً لدراسة ظواهرها. مع ذلك بقيت المواطنة
متبلورة في ضوء علاقاتها المتشابكة بالدولة شداً وجذباً، صعوداً
وهبوطاً، حتى عندما كان المجتمع المدني يمتاز بحفاوة بالغة في
دوائر البحث والتحليل. ونتيجة لذلك، طغت المركزية على شكل
الدولة من حيث الدلالة والمعنى، واكتسبت من تحولاته التجدد
والاستمرار، وبالتالي يتعين علينا ألا يقتصر اهتمامنا بالمواطنة
على مجرد العودة لتعريفات الحقوق المدنية والسياسية، أو على

¹- Encyclopadia Britannica, Inc, the new encyclopedia Britannica,
Chicago, il; the Encyclopadia 1992, vol.3, P.332

²- أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، القاهرة،
مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1999، ص 96.

بحث قضايا الوعي والهوية والانتماء، تلك التي شغلت حقل
الاجتماع السياسي ومجال الدراسات الثقافية الصاعدة زمنياً
طويلاً، وإنما يجب علينا أن نمنح مفهوم المواطنة أبعاداً جديدة
ليتحرك إلى مكانة مركزية في التفكير النظري والتحليل
الإمبريقي، بحثاً عن مؤشرات جديدة في الواقع السياسي الراهن.¹
فمن أبرز المشكلات المتعلقة بالمواطنة والحقوق والديمقراطية
هي صعوبة ترسيخها في الثقافة الاجتماعية-السياسية في دولة
ما خلال فترة وجيزة من الزمن²، خاصة إذا كانت هذه الدولة
وشعوب هذه الدولة خاضعة لسلطة أمنية ديكتاتورية وتسلط
حزبي، كما هو الحال في سوريا ووضع الشعب الكردي في
سوريا، والتسلط البعثي والأمني من جهة، ومن جهة أخرى
أقطاب من المعارضة السورية وتسلطهم على الرقاب، وزرع
الموروث الثقافي البائد، ثقافة الإرهاب، والانفصال، والتآمر التي
لصقت بكل صوت يرتفع مندداً بواقع الشعب الكردي، لذا بات
لزاماً علينا جميعاً العمل وبسوية منقطعة النظير على تأصيل
هذه الأفكار -المواطنة الحقوقية، والحقوق القومية- وزرعها في

¹ - محمد حلمي عبد الوهاب، قضايا الأقليات في ضوء الفكر القومي، الشرق الاوسط،
العدد 12152، 6 مارس، 2012.

² - ديريك هيتز، تاريخ موجز للمواطنة، دار الساقي، بيروت، 2007، ص 173.

العقول، وتبيان فوائدها ومحاسنها، وشرح أهميتها، قبل الشروع في تطبيقها، وإلا فإنها ستكون ذا نتائج عكسية ارتدادية، نحن بغنى عنها، ولا بد أيضاً من شرح تفصيلي لمفهوم المواطنة التي لن تقوم دون تطبيق الديمقراطية، وهذه الديمقراطية لن يكون لها قائمة ما لم نُنشئ إنساناً حقيقياً مُصان الكرامة، ومحفظة له حرّيته، وتتجلى فائدة شرح مفهوم المواطنة في تبيان حقوق الأقليات، من تبؤ المناصب والتمثيل السياسي وحصتهم في البعثات الدراسية والسفارات وغيرها، إذ ستكون الحصانة والضمانة لعدم تكرار مأساة الكُرد في ظل النظام القمعي الدموي، وإلا من سيضمن عدم تكرار المجازر والتمييز العنصري الصارخ، لذا لا بد من تحمل وقبول الاختلاف والبراغماتية والرغبة في الانخراط في النقاشات، والوصول إلى تسويات ووعي المؤسسات السياسية الفعالة، ووجود جو عام من التعاون والمساواة والاستيعاب بين الفرقاء المتنافسين، أي أنّ كل ما هو من خصائص الثقافات السياسية الأكثر ديمقراطية¹، ستكون الكفيلة بزرع روح المواطنة الحقيقية، ونشر مبادئ الديمقراطية

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص 175-176.

والحقوق القومية، وهي الكفيلة بتسوية الوضع المتأزم للشعب الكردي.

إنَّ الشعب الكردي في سوريا حُرِمَ من المشاركة في الوطن، وشروط الحياة، والحرية، والكرامة، والمساواة، والتكافؤ، ومن هذه الشروط نستشف أنَّ المشاركة في الوطن ينبع من اختيار حر وإرادة حرة، والتي هي أساس العقد الاجتماعي، هذا العقد الذي ليس ولا يجوز أن يكون عقد إذعان، أو إجبار، أو قهر، أو تذويب، أو صهر، كعمليات التعريب الحمقاء التي مورست على غير العرب وخاصة الكردي¹، فالكردي لم يتمتع بشيء من تكافؤ الفرص بالرغم من خصائص المشاركة في الوطن الواحد، إلا أنَّ السلطات السورية تعمدت إلى الإخلال المنظم بالأمن والسلم الأهلي، والحياة الحرة الكريمة، ونسف الحقوق المدنية والسياسية، ومنعت من مشاركة الكردي في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والدينية، وما الإحصاء الجائر، والتجريد من الجنسية، وعمليات الغش، والتلاعب بنتائج الانتخابات، وإصدار قوائم تسمى بقوائم الظل، وهي قوائم ناجحة سلفاً حتى قبل

¹ - جاد الكريم الجباعي، في المواطنة، موقع سؤال التنوير، 2011/10/8،

<http://www.assuaal.net>

خوض عملية الانتخابات، وأعضاء هذه القوائم هم من الموالين والمؤيدين للنظام، ومنذ بداية الستينيات كانت هناك حملات اعتقال شرسة بحق الكثير من المناضلين والقيادة الكردية ليمتد لاحقاً إلى معظم القيادات الكردية الناشطة من قبل الأنظمة السورية المتعاقبة، وعانى الكرديّين من خلال سياسة التهميش وتغييب الهوية الثقافية واللغوية والاجتماعية¹، من أجل أن يمنع عن الكردي حق التمتع بالعيش والمشاركة في التعايش السلمي مع باقي أفراد الشعب السوري، مع استباحة الحريات الشخصية للكردي في سوريا، فمنعت الكردي من حق التملك كما هو بالنسبة لموضوع الأجنبي، كما منعت الكردي من الكتابة بلغتهم الأم حتى في دفاتر الذكريات، ومنعت طبع بطاقات الأفراح باللغة الكردية، أو حتى مجرد وجود بعض من الحروف الكردية فيها، وما يُثير الدهشة والاشمئزاز هي الجدلية المقيتة التي كانت تُتبع من قبل السلطات ضد الكردي، فمن جهة كانت تحرم الكردي من جميع الحقوق، وتطالبهم بنفس الوقت بتنفيذ جميع الواجبات من جهة أخرى، وكانت تنظر إلى الكردي على أنهم مواطنون من الدرجات الدنيا، وكانت تلاحق الجميع للقيام بواجباتهم على أكمل

¹ - مقابلة مع إسماعيل حصاف، موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني، 2013/1/16،

<http://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=49909>

وجهه، تجاه الدولة، وجبروتها، وقوتها، وتحاول دوماً زرع الهوية العربية وفرضها على الكُرد بدلاً من الهوية الكُردية، أو حتى الهوية السورية، ولعل موضوع الترشح والانتخاب خير دليل على نفس مفهوم المواطنة في سوريا، بحيث كانت دوماً تطلق صفة العربي على الإنسان الكُرد من خلال الدباجة السمجة التي تقول، إنَّ يكون من مواطني الجمهورية العربية السورية.* إنَّ الديمقراطية هي مضمون الدولة بوجه عام، ومضمون الدولة الوطنية بوجه خاص، وليس لأية دولة سوى المجتمع المدني الذي ينتجها، والشعب الذي ينتمي إليه، ولذلك تُسمى دولة وطنية، أو قومية، دولة الشعب، ودولة المجتمع، والدولة الأمة، أما الدولة الغير ديمقراطية فهي المتناقضة في ذاتها، ومتناقضة في مضمونها، ونظام حكم متناقض مع المجتمع ومع الشعب¹.

إنَّ ما قامت به بثورة 8 آذار 1963، بأنها غيرت أهم خصائص الدولة الوطنية القائمة على مبدأ المواطنة، وسيادة القانون والمساواة والتآخي، وغيرتها رويداً رويداً لتحل محلها

* - بالإمكان مراجعة دستور السلطة البعثية سواء القديم أو ما سُمي بالدستور الجديد.

¹ - جاد الكريم الجباي، طريق إلى الديمقراطية، دار الرئيس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص12.

الدولة الشمولية¹، وبذلك يكون الإنسان الكردي قد تحول هو الآخر من مواطن في دولة إلى مجرد ضيف وافد، يكون أن الدولة الشمولية لا تعترف لا بحقوق المواطنة، ولا بأية خصوصية قومية، وعمدت كذلك السلطات السورية البعثية إلى العصبية الوطنية العروبية، عصبية تجاه الآخر المختلف لغوياً وعرقياً وقومياً، فزرعت مفاهيم الشوفينية، والعنوانية، والإقصائية في عقول الشعب السوري، تجاه الكرد وحقوقهم حتى بات مفهوم الوطنية والمواطنة سلطوياً يقوم على الإلغاء والإقصاء والتعريب، لقد سحق النظام السوري شعبه وخاصة الشعب الكردي، في الوقت الذي كانت الدول المتحضرة والمنظمات الحقوقية العالمية تدعو إلى احترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، فوفقاً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) تعد حقوق الأقليات شرطاً مسبقاً للسلام والأمن العالميين، وإن أفضل ما يخدم الأمن والاستقرار الدائمين هو ضمان أن تتمتع الأقليات القومية بحقوقها، وذلك بتطبيق إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات القومية². وانطلاقاً من هذا فقد أقرت هذه المنظمة أن حقوق

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص20.

² - ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية (سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع) ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الجزء الأول، العدد377، 2011، ص65.

الأقليات شرط سابق لتحقيق الديمقراطية، فتقول¹ إنَّ المشاركة الفعالة للأقليات القومية في الحياة العامة عامل جوهري للسلام والديمقراطية في المجتمع.

ولكي لا يُزاود أحداً على حقوق الأقليات ويسترسل بالحديث قائلاً: لماذا يكون موضوع دراسة حقوق الأقليات من الموضوعات التي تنال اهتماماً دولياً مشروعاً؟ ولماذا لا تكون علاقة الدولة بالأقليات شأنًا داخلياً تماماً كمسألة محلية تحل وفق تراث كل دولة وأولوياتها؟ سنرد على هؤلاء بالقول: حتى قبل موجة معايير حقوق الأقليات كان هناك تحريم للانتهاكات الخطيرة لحقوق الأقليات مثل الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والتفرقة العنصرية، ولكن لو أنَّ بلداً ما طبق الحد الأدنى من هذه المعايير فلماذا يكون هناك اهتمام دولي مشروع بمعايير إضافية لحقوق الأقليات؟ ولماذا يُعنى المجتمع الدولي بموضوع تبني الدول للأمم المتحدة، والديمقراطية، والمواطنة السليمة، إن لم يكن لاستيعاب الأقليات وللتعددية الثقافية... فليس هناك في العالم أجمع أي شيء يؤدي إلى الاضطراب في السلم الأهلي ونشوء نزاعات، أكثر من المعاملة التي تتلقاها الأقليات

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص 67.

تحت ظروف معينة وتمييز صارخ، لذا فإن إنكار وجود الأقليات، أو معاملتهم على أنهم بلا قيمة من الناحية السياسية، يُنظر إليه اليوم كدليل على عدم الأهلية للانضمام إلى نادي الديمقراطية الليبرالية.¹ علماً أنّ لا مواطنة بدون ضمان وحماية حقوق الأقليات، فعرف المواطنة يستلزم أن تتمتع الأقليات بجميع حقوقها من سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ودينية، وثقافية، وتمثيل سياسي، ونيابي متنوع انطلاقاً من قاعدة المساواة وحقوقهم المشروعة، لا من المنح والهبات، فمشكلة الأقليات تطرح المستوى الحضاري، ومنسوب الرقي لدى أي دولة من الدول، وتسقط الضوء على الرقي المجتمعي والسياسي لكيان ما، لتبين مدى احترام هذا المجتمع والكيان لآخر المختلف المتعايش ضمن حدود دولة واحدة، ومدى التمتع بعلاقات قوية متينة، ورفع كرامة الأقليات إلى مستوى كرامة الأكثرية، وكرامة الدولة الذاتية من جهة، ومن جهة ثانية يتوارد مع مفهوم الأقليات أحكام مسبقة، أهمها مفاهيم الأضعف، أو القاصر، أو الأقل قيمة، وينتج عن ذلك مفهوم الأقوى والقادر على القهر والتذويب، وعندما تكون العلاقة قائمة على القسر والتذويب فإنّ هذه الحالة

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص 62.

تكون قائمة على آلية للتمييز وعدم المساواة، أي هناك حالة استهداف من قبل الجماعة المسيطرة والأكثرية على الجماعات الأقل عدداً، واستبعاد حقوق المواطنة عنهم، ووضعهم في حالة قيمة أقل من الآخر، وحرمانهم من حقوقهم في التعبير السياسي المستقل، ومنعهم من المشاركة في إدارة شؤون البلاد، ومنعهم من حق المشاركة في صياغة التوجهات والاستراتيجيات العامة، وبذلك تكون هذه الأقلية خارج آلية وتطبيقات تعريف هوية الدولة، بل يتم وضع أساس قيمي وتعريف لهوية المجتمع على أساس ديني أو قومي تبعاً للأكثرية وبشكل أحادي، ويكون ذلك أقسى أشكال العنصرية، حيث يتم استبعاد جماعات معينة قومية أو دينية من تعريف هوية الدولة، فيتم إسباغ صفة دينية أو قومية معينة على اسم الدولة، وبالتالي فإن الصفة تغلب الموصوف، والصفة سنتلهم الموصوف، وتلونه بما تشاء، وتجبر الآخرين على التلون به أيضاً، أي الحرمان من المساهمة في تعريف هوية الدولة والمجتمع السياسي¹.

¹ - سليم نجيب، حقوق الأقليات وحقوق المواطنة، موقع الحوار المتمدن، العدد 540، 2003/7/11

وفي ذلك الشأن يقول برهان غليون: هل نجد في أغلب دولنا مفهوم المواطنة إلا في حالات الولاء، والوفاء، والتضحية، والتعبد، والتضرع، والتنازل، والخنوع، والخشوع، والتزلف للحاكم الطاغية، لقد انحصر هم الحكام في منع الشعوب من تقرير مصيرها، وربط مصيرهم وحياتهم بمصير الحاكم، وربط مصير البلد والوطن والأمن بمصير حياة الحاكم الفذ والقائد المفدى، وما نكتة ومهزلة توريث الآباء الحكم لأبنائهم في الجمهوريات العربية سوى مهزلة وأكبر مؤشر على نوعية العلاقة التي تربط الحاكم مع المحكوم. فعملت هذه السلطات على تجويع واستغناء شعوبها وتحويلها إلى شعوب قاصرة وعاجزة ومُغبية عن الواقع، وكرست جُل طاقتها، ووقتها، وأدواتها في منع المواطن والشعب من كشف غدها على يد السلطة، فتحولت البلاد إلى ما يُشبه القطاعات القرسطوية تُسند إلى حاشية السلاطين ومرتزقته الرؤساء ليتحكموا بها، وكأنها نعمة من لدن السماء، يحق لهم التصرف بها كما يشاءون دون أي اعتبار لشركاء الوطن والمصير. وبذلك عُيبت سلطة القانون والدستور ليبرز دور الولاءات الشخصية الضيقة والمصالح الحزبية، ويتم طرد الروح الوطنية العامة من مرافق ومؤسسات أية دولة، وتُفرغ من وظيفتها الرئيسية

ومضمونها الحقيقي، وتحل الجماعات الزبائنية ذات الولاءات الطائفية والعشائرية محل الولاء الوطني، وبالتالي تحويل الشعب إلى شعب صامت أشبه بآلة جوفاء مُعطلة من جميع مهامها ووظائفها سوى الموافقة على فرمانات ولي الأمر، دون أي اكرتاث لانهايار الأمة والدولة والمجتمع. فما يهم هو حفظ أمن الوالي وتحويل أفراد الشعب إلى مجموعة من الزبائن في وطنهم تتناسب قيمتهم طرداً أو عكساً وحجم التضحيات المقدمة للقائد الأوحد.¹

هكذا عملت مختلف الحكومات والنظم السياسية التي تناوبت على حكم سوريا، وعملت جاهدة على تكريس مثل هكذا مفاهيم في المناطق الكُردية بغية تجريدها من إنسانيتها وقوميتها وعفتها وقيمتها، لكنهم لم يدركوا استحالة أن يتحول الشعب الكُردى إلى مثل هكذا نمطية في التعامل الجمعي والفردى على حدّ سواء، وحتى نتمكن من إرجاع مفاهيم المواطنة ونزرع قيم المساواة الحقيقية، والحرية، والعجالة، وحقوق الإنسان، والتآخي الكُردى العربى، وإحياء التاريخ المشترك بين الكُرد والكلدو آشوريين، فلا بد أولاً وقبل أي شيء أن يستعيد الشعب الكُردى حقوقه، ويقرر

¹ - برهان غليون، عهد المواطنة العربى الجديد، الجزيرة نت، 8 مارس، 2011.

مصيره، وأن ينهي عمليات التحكم لمصيره من قبل الأنظمة المتعاقبة على حكم سوريا، والتي عملت جاهدة على تحويل الشعب الكردي إلى رعاك كي تكون هي الملوك والسلاطين وأسياد السلطة والجاه.

إنّ شرح مفهوم المواطنة لا يخلو من التعقيد التاريخي الشامل وتنوع أبعاده وتعددتها من ثقافي-سلوكي، ومنها ما هو مادي-قانوني، وبالتالي فإن الرقي الحضاري والنضج السياسي في أي دولة تكون هي المعبرة عن نوعية المواطنة، وأي تطور اجتماعي سياسي عبر مراحل تغيير المجتمعات يكون ذا تأثير عكسي، أو مطرد على صيرورة وتطور المواطنة، وتلعب المتغيرات الدولية والعقائد وقيم الحضارة دوراً هاماً في بلورة مفهوم المواطنة وتطورها، وكل ذلك يرفع من درجة وعي المواطن، لتقبل المواطن الآخر ضمن البلد نفسه، أو خارجه أيضاً، ومن الطبيعي جداً أن لا تكون هناك مواطنة ما لم تكن هناك ديمقراطية معاصرة ودستور ديمقراطي مرن وشفاف يرتبطان بصلات وثيقة معها، لأن مفهوم الديمقراطية يتطلب وجود قوانين ومؤسسات وإقرار مبادئ وتوظيفها بما يكفل ويضمن تطبيقه على أرض الواقع، وبالتالي تكون الكفيلة بمراعاة مبدأ المواطنة وتطبيقها خير تطبيق

وبشكل فعال وحقيقي واحترام عناصر ومقومات الشراكة بين المواطنة والديمقراطية بعيداً عن التنظير والممارسة الشفاهية، ولا سبيل إلى توصيف دولة ما على أنها من بين الدول الراقية والمشجعة والمطبقة للمواطنة إلا بوجود الحد الأدنى من المعايير والشروط، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى جانب الحقوق الدستورية والحقوقية، وضمانات المشاركة السياسية الفعالة التي تضمن وتكفل للمواطن وخاصة المرأة التعبير عن رأيه/ها، ومصالحه/ها بحرية تامة، كالتقارب في الثروة والدخل والتعلم ومهارات الوصول إلى المعلومات البديلة، والمساواة في المكانة الاجتماعية، وكفالة ضمان وصول المواطن إلى المعلومات من مصادر مختلفة متنافسة، وضمان الرعاية الصحية والاجتماعية في حالات البطالة والعجز، وتأمين فرص التعليم والصحة والتنمية الثقافية. فالقاسم المشترك لوجود تنوع حضاري وقناعات فكرية والتزام سياسي وقبول نفسي بمبدأ المواطنة يتحدد في توافق مجتمعي، على عقد اجتماعي يكون أساسه وبنياه ورمزيته المواطنة أولاً وأخيراً، وتكون هذه المواطنة هي منبع الحقوق ومناطق الواجبات لحامل جنسية دولته التي يعيش فيها، شريطة عدم التمييز الديني، أو القومي، أو العرقي،

أو الأثني، أو التمييز الأخطر القائم على التفرقة ما بين الذكر والأنثى، وعندما تجتمع كل هذه الحقائق وقتها ستتبلور وتتوافق في دستور ديمقراطي، وهو الضامن لخمس ركائز أساسية هي: أولاً: الشعب مصدر السلطات، ولا سيادة لقلّة على الشعب، ولا فرد على الأفراد، ولا للأكثرية على الأقلية، وثانياً: لا سيطرة سوى للقانون وحكم المساواة، وثالثاً: ضمان جميع الحريات العامة والحقوق دستورياً وقضائياً وقانونياً ومجتمعياً، وهذا يتطلب تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وصون الإنسان وكرامته، ورابعاً: عدم جواز الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد مؤسسة، أو شخص واحد، وخامساً: لا بد من مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي ودوري وفق انتخابات عامة ونزيهة وحرّة، وبحضور قضاء مستقل وشفاف، لمنع أية محاولة من إفساد، أو تضليل، أو تزوير العملية الانتخابية. ثم أنّ أية دولة تكون مراعية لتطبيق المواطنة الحقوقية بحذافيرها لا بد لها من شرطين أساسيين، أولهما إلغاء وانتفاء وزوال مظاهر حكم فرد لباقي الأفراد، وتحرير الدولة والشعب والمجتمع من التبعية للحكام، لأن الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستورية ديمقراطية، وهذه بحاجة

إلى ضمانات لتطبيق مبادئه ومقوماته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع، واستقلالية الدولة قراراً وأحكاماً من الخضوع لأشخاص، لأن أي مصدر للسلطة غير الشعب يكون غير شرعي وغير دستوري وغير ديمقراطي، ووقتها لن تتوفر أية مبادئ، أو مؤسسات ديمقراطية على أرض الواقع، أما الشرط الثاني لابد من اعتبار كل من يعيش على أرض دولة ما سواء أكان يحمل جنسية تلك الدولة، أم لا يحوز على جنسيتها، ولا جنسية دولة أخرى مثل (الكرّذ الذين جُردوا من الهوية السورية*) وهم من أبناء تلك الدولة، لكنهم إما جُردوا أو سحبت منهم جنسياتهم، أو لم ينالوها أبداً، وهم مقيمون على أرض الدولة، وليس لهم أي وطن آخر، لا بد أن يكون الجميع متساوٍ في الحقوق والواجبات، وكل فرد منهم يتمتع بحقوقه والتزامات مدنية وقانونية متساوية، ولا بد من وجود إمكانيات وضمائن ممارسة أي مواطن لأي حق، والمشاركة السياسية، وتولي المناصب العامة ويكون من حق أي مواطن ينطبق عليه شروط الترشح لرئاسة الدولة أيضاً.¹

*-اقتباس من الباحث.

¹ - مجموعة من المؤلفين، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص ص 36-39.

خامساً: المواطنة وقبول الآخر نحو عقد اجتماعي جديد:

إنَّ السلطات والحكومات والجماعات الراضة لمبدأ المواطنة الحقيقية، هي تلك الجماعات المنغلقة على نفسها، والراضة لأي إشراك، أو حوار، أو تجانس، أو تواصل، أو تعاون، أو أي شيء من هذا القبيل مع الآخر، وبذلك فإن هذه الجماعات المنغلقة على نفسها تتقاسم السلطة فيما بينها وفق نسبة القوى المتغيرة، وترفض اقتسام السيادة مع الآخر، إلا في الحالات الطارئة، وعندما يصل الأمر بها إلى وضع مزري، لا تتمكن من بعده السير وحيدة في وسط الركاب والحطام، ولأن الكُرد محرومون منذ زهاء نصف قرن من أبسط حقوق الحياة، فقد آن الأوان لكي يطالبوا بما يُحصن لهم حقوقهم ومزاياهم ويبُعد عنهم شبح دكتاتور آخر، وهم في الوقت نفسه يرفضون أن يتحولوا من قوى سياسية محلية إلى استطلاعات لقوى متطرفة منبوذة، ولعل هذه كانت الشماعة والمحركة والمقصلة التي لف بها النظام عُقُ الحركة السياسية الكُردية، ولي زراع الشعب الكُرد، ونجح إلى حد بعيد جداً في زرع هذه الثقافة في عقول الجميع.

بكل تأكيد أنّ قيم المواطنة تتوزع وتتنوع وتكثر ما بين البعد والقيمة الإنسانية، والديمقراطية، والقانونية، والدستورية، والبيئية، والمعيشية، والعاطفية، والجنسية، والاجتماعية، والدينية، والشخصية، و...الخ، ولكي تتمكن المواطنة من الاستمرار والعيش لابد لها من أن تستند إلى جملة من المفاهيم منها:

- لا بد أن تكون الإدارة جمعية لكي تضمن التوافق بين الحرية والمسؤولية، وألا تتحول الحرية إلى فوضى.

- لا بد من أن تكون الثروات لجميع أفراد الشعب، وتوزيعها توزيع عادل، وأن يشترك كافة فئات الشعب في الملكية.

- رفع قيمة الفرد من مجرد فرد، إلى الفرد المواطن، وتوفير هامش من حرية الحركة كي يتسنى له ممارسة حريته وطوقسه دون أي قسر أو أكراه.

- لا بد من مبدأ الشفافية في التواصل والاتصال بين جميع مكونات الشعب بشكل عام، وبين القيادة والمسؤولين والشعب بشكل خاص.

- لا بد من السيادة الحقيقية، سيادة الوطن، سيادة القانون، سيادة الدولة، حتى السيادة الذاتية، كي يتمتع الوطن والمواطن بكرامته الحقيقية.

- التنوع والاختلاف في إطار الوحدة، وهي الضمانة الحقيقية لحفظ حقوق الأقليات وضمان عدم تهميشهم مجدداً، كما هو حاصل لحد الآن للمنطقة الكردية في سوريا.

- المساهمة في الإبداع، ومساعدة النشئ لتطوير الإبداعات الشخصية.

- افتتاح حلقات نقاش بين الجماعات والأفراد للتبادل الحواري.

- بناء ثقافة التسامح والتآخي والسلام والأمن والاعتراف بالأخر، كي يتمكن الوطن من بناء صف متين قوامه التعدد والتنوع.

- تطبيق معايير وقوانين الدولة.¹

إنّ المواطن الكردي يرغب في ممارسة الحقوق السياسية، كالمساواة والحرية، وحقّ المشاركة في تسيير الشأن العام، وعلى أساس هذه المشاركة الحرّة يعترف بشرعية النظام الذي يحكمه، وبدون ذلك لن يكون هناك أي اعتراف كردي بأي نوع من أنواع الأنظمة التي ستقام في سوريا. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال في

¹ - جاد الكريم الجباعي، في المواطنة، <http://www.assuaal.net>

غاية الأهمية: ما المواطنة إذاً؟ بل ما المواطنة، إذا أردنا أن نرفع مستوى المفهوم باستعمال صيغة المصدر الصناعي؟ هناك أبعاد وأبعاد للمواطنة الكاملة، المواطنة بمعناها الشامل وهي:

البعد الإنساني: الرحمة، التكافل، التعاون، المساواة بين الجنسين، رفض أشكال التمييز كافة، الإغلاء من شأن الحرية، ضمان حق اختيار المعتقد.

البعد الديمقراطي: حرية اختيار السلطات السياسية، التداول السلمي على السلطة، تأكيد مفهوم التشاركية التي تعني مؤسسات الدولة بقطاعاتها العام والخاص، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني، تمكين النهج الديمقراطي والحس العام، وتعزيز المناخ الديمقراطي بشتى السبل، كي لا تبقى الديمقراطية مجرد شعار، أو كلمة صماء، وضمن مشاركة الشعب الكردي في أية حكومة مُقبلية، احترام مبدأ التعددية وممارستها التي تقوم على وعي عميق بمفهوم التنوع والاختلاف في إطار حضاري يستوعب التمايز الثقافي والديني والعرقي والقبلي والطائفي: التنوع في إطار الوحدة تماماً كما هو الوضع بالنسبة للكردي في سوريا البعد البيئي: المحافظة على البيئة وحمايتها، الانتماء للأرض،

المحافظة على القدرة الاحتمالية للأرض. البعد القانوني والدستوري: احترام القوانين والدساتير والمعايير التي تكفل للأفراد والجماعات حرية التعبير عن آرائهم.¹ فمجرد التكلم عن المواطنة يتبادر إلى أذهاننا مباشرة شكل الدولة الحديثة والعصرية، وفي هذا الخصوص يرى (علي خليفة الكواري) في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية أنّ المواطنة تمثل "أساس عملية الاندماج الوطني وشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة، كما كان المدخل إلى إرساء أسس نظم حكم ديمقراطي فيها".²

إنّ الوضع السكاني في كردستان سوريا يتميز بغناه البشري، والثقافي، وتمايزه العرقي، والقومي، واللغوي، لذا لا بد من الحوار بشكل يتطلب تقبل الرأي الآخر على أسس المواطنة والتعايش السلمي وقبول الآخر، وضرورة الاتفاق على ما نتفاهم عليه، والحوار على ما لا نتفاهم عليه بعيداً عن العنف. ومن هنا

¹ - بتصرف: الحسن بن طلال، نحو ميثاق مواطنة عربي، مجلة قضايا وأراء، العدد 44134، 7 أكتوبر، 2007

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2007/10/7/OPIN2.HTM>

² - مجموعة من المؤلفين، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره،

تتطلب الوطنية أن نحتكم إلى العقل والإيمان، فليس من معيار الوطنية حرمان أقلية قومية أو دينية أو سياسية من حقوقها تحت طائلة المصالحة الوطنية والثقافية، ولا يمكن تحقيق هذه المصالحة إذا حَرمت السلطة الحاكمة القوى الضعيفة والمهمشة من حقوقها المشروعة، أو رفضت الأغلبية حقوق الأقلية باسم الوطنية.¹

إنَّ حقوق المواطنة هي حقوق طبيعية يتعين أن يتمتع بها الجميع، وعلى الدولة أن تلتزم بتأمينها والتزام السلطة بحمايتها فهي التي تستمد شرعيتها من إرادة مواطنيها، ولهذا المواطنة أبعاد عديدة منها سياسية مدنية تطلب مجموعة من الحقوق، وهي ما تطلبها الحالة الكردية من الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية، وعدم التعذيب، أو الاستبعاد، وتأمين البعد الاقتصادي والاجتماعي للمواطنة في توفير العدالة وتصحيح الخلل في توزيع الثروة والسلطة معاً، وضمان عدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة واغترابها، وعدم محاربة السلطات للبعد الثقافي والحضاري للقضية والشعب الكردي، إنَّ من أبرز

¹ - خالد خالد، ثقافة التسامح واللاعنف على أسس المواطنة والتعايش السلمي وقبول الآخر، الحوار المتمدن، العدد 3131، 2010/9/21.

ملاحح المواطنة في سوريا الغد ستكون اعتبار التنوع اللغوي هو الوعاء الثقافي الجامع لسورية تعددية ديمقراطية، ولا بد من حماية الخصوصيات الثقافية والحضارية للأفراد والجماعات ولا تستقيم المواطنة الفاعلة، إلا في ظل حرص أطراف العملية الاجتماعية وشركائها كافة على موازنة الحقوق بالواجبات، ضمناً لتنوع يحفظ وحدة الوطن¹ ويصون في الوقت نفسه حق الشعب الكردي في تقرير مصيره.

إنّ المفاهيم هي أسماء العالم ومفاتيح الدخول إلى كيانه، ناهيك عن المدلول اللغوي والإصلاحي له، ولما تمثله الحقوق السياسية من أهمية في واقعنا المعاصر، ومجتمعنا الكردي المتشرب للموروث الثقافي البعثي دون وعيه ودون رغبة منه، نتيجة السياسات المتبعة من قبل السلطات، لذا لا يمكن إهمال تأثير الخطابات والمناهج الدراسية والندوات الإلجبارية والمحاضرات (الغصبية)، التي كانت تزرع التفرقة والكرامية والبغضاء في نفوس الجميع، لكن بنكهة تزيينية كما يقول جاد الكريم الجباعي في هذا الصدد: "يبدو أنّ الذين يُزينون المفاهيم

¹ - بتصرف: الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربي، إعلان الرباط (المواطنة في الوطن العربي)، المغرب، الرباط، 21-22/4/2008.

ويقدسونها، أو يقبحونها ويدنسونها، إنما ينطلقون من رؤية ذاتية
وسكونية، لا من رؤية واقعية وتاريخية".¹

إنَّ ما قام به البعث في سوريا عموماً وُضد الشعب الكردي
في سوريا خصوصاً، كان من أجل جعل الشعب خانعاً وذليلاً
تحت عصاه وسياطه، وراح يخلق الشعب بعبارات وجمل
وشعارات براقعة من قبيل الأمة العربية، والشعب العربي،
والمقاومة والممانعة، ونسف الآخر المختلف لغوياً وقومياً وعرقياً
ودينياً، وقام بإدراجها في نسق إيديولوجي (عقيدة)، دوغمائي
(التنظير والأفعال عكس الأقوال)، واستاتيكية (سكوني)، تحول
كل ما يقع في دائرتها إلى ثوابت قومية وهمية وثوابت وطنية
متحجرة شعاراتية، ليس لها أي وظيفة سوى قمع الآخر وخلق
نزاعات عنصرية، وفي هذا السياق يورد جاد الكريم الجباعي في
متن كتابه أطراف الايديولوجيا العربية: "من أبشع النزعات
الحصرية، ما مارسه البعثيون في سوريا والعراق، خاصة حيال
المواطنين غير العرب، كالأكراد خاصة، وحيال كل المواطنين
الذين لا ينتمون إلى الحزب القائد، والذي لا يؤيدونه، ناهيك

¹ - جاد الكريم الجباعي، أطراف الايديولوجيا العربية-دراسات نقدية في الفكر والسياسية،
النايا للنشر، دمشق، 2011، ص131.

بالذين يعارضونه، فالبعثيون وأقربائهم وأشباههم أعضاء دولة البعث، ومن عداهم ليسوا مواطنين في الدولة، وليس لهم أي من حقوق المواطنة"¹.

كما عمدت السلطات إلى تطبيق سياسة دنيئة جداً، وهي ربط الوطنية بالقومية، ووفق هذا الاعتبار فإن أي كردي حتى يُثبت وطنيته لا بد له من ربطها بالقومية العربية، وقبولها قومية بديلة عن القومية الكرديّة، ومفهوم القومية العربية هذه تخرج الجماعات الإثنية واللغوية والثقافية المتميزة والمتنوعة من دائرة الأمة، أي من دائرة المجتمع المدني والدولة القومية، لذا فإن نفس المجتمع الحالي، وعلى أقل تقدير المجتمع الكردي من النواحي التقليدية ومن النواحي التي قام البعث على زرع أوتاد التفرفة والتخلف والرجعية فيها؛ بات من أساسيات عمل الشباب الكردي، ولا بد من النزوع نحو علاقات ضرورية منطقية تاريخية وواقعية بين الدولة الوطنية والمجتمع المدني، والنظر إلى القومية على أنها فضاء ثقافي مشترك بين جميع قوة الأمة وتمثيلاتهما، تكون بذلك وصفة للدولة المعنية، ومنظوراً إليها من الخارج، أي من غير مواطنيها، ومن ثم فإن مفهوم المجتمع المدني تعبير

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص 132.

(سوسيولوجي)، ومفهوم الأمة تعبير ثقافي، ومفهوم الشعب تعبير سياسي عن حقيقة واحدة، هي الدولة الوطنية، وهذه الدولة الوطنية يجب أن لا تبدو لمواطنيها إلا في صيغة النظام العام، والمصلحة العامة، والإرادة العامة، أي في صيغة دولة حق وقانون لجميع مواطنيها بلا استثناء ولا تمييز¹.

إنَّ الغائب الأكبر في الفكر السياسي العربي هو الواقع العياني، وجرده من الواقع الذاتي ومن أي مشروعية، علماً أنَّ هذا الواقع هو مصدر جميع المشروعات الأخرى، ولا يمكن لأي مشروعية أو قيمة أن توجد من عناصر خارجه، ولعل هذا هو سبب عدم اهتمام الفكر السياسي العربي المعاصر بمسألة الدولة الوطنية ومسائلها عناية جدية، ومن البديهي أن لا يهتم بالمجتمع بل يقوم على نفسه، ولا سيما مسألة المجتمع المدني، وما يتعلق به كالأنسنة، والعلمانية، والعقلانية، والديمقراطية، وحكم القانون، والمصلحة العامة، وسيادة الشعب².

إنَّ الهوية الفعلية والحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات، ولأي أمة من الأمم هي ما ينتجه هذا المجتمع، وهذه الأمة، وعلى

¹ المرجع السابق مباشرة، ص133.

² - المرجع السابق مباشرة، ص134.

الصعيدين المادي والروحي، وما يقيمه بنفسه ولنفسه من علاقات وتنظيمات اجتماعية وسياسية أهمها الدولة¹، لذا فإن المجتمع الكردي هو من يشكل هويته بما ينتجه من أفكار وعلاقات وتطبيقات عملية ونظرية لهذه الأفكار والعلاقات، وهويته الكردية غنية وقابلة للنمو والتطور والارتقاء والاستمرار. لذا ولضمان العيش المشترك بين الكرد والعرب لا بد من التركيز على بناء مجتمع مدني قوامه جدل الاختلاف السياسي الشفاف، والمجتمع الذي بدوره يوجب العقد الاجتماعي والتماثل الذي يجعل العقد الاجتماعي ممكناً، التماثل في الإنسانية والمواطنة، وهاتان الصفتان لا تقبلان التفاوت، والتفاضل، التمايز، التنازل، المقايضة، التأهيل، التغيير، ولا الإلغاء.

إنّ المجتمع المدني هو مجتمع العمل، والإنتاج، والملكية الخاصة، والطبقات والفئات الاجتماعية ومصالحها المتعارضة، وهو مجتمع الحاجات، وسعي الأفراد إلى تلبيةها وإشباعها، وتبين فيه -الطبقات- الطرائق والأساليب والقيم والمعايير التي تعبر بها عن نفسها وتتباها.²

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص 136.

² - المرجع السابق مباشرة، ص 137.

ولابد من فض الخلافات بالتحكيم والعدل والمساواة، لا بالتمييز العرقي، أو اللغوي، أو القومي، ويمكن تلخيص هذه الحالات في عبارة مأثورة تقول: "لا تصنع بالغير ما لا تريد أن يصنع الغير بك"، لقد مُنحنا عقلً سليماً فلا بد من تطبيق القواعد والقوانين، وعدم الاكتفاء بطاعة القواعد ظاهراً، حينها فإن القانون الخلقي سيقيد الإنسان أمام ضميره ويمنعه من ارتكاب أي معصية¹. وبذلك فإن توماس هوبز كان يرغب في نقل الإنسان إلى طور جديد أكثر نجاعة وتجرداً من أدران المجتمعات البدائية وحرور مستبديها، فيدعوا إلى "انتقال الإنسان من حالته البدائية الأولى إلى حالته الاجتماعية الراهنة وخضوعه لسلطة سياسية عليا"²

لا بد من الثقة المتبادلة بين الأفراد، التي تؤسس قيام المجتمع، واستحالة أن يتفق الناس تلقائياً على احترام كل منهم لحقوق الآخرين، لذا لا بد من وجود قوة تستطيع كبح هذه الأنانية، وهي قوة الدولة العصرية، فيؤكد في هذا الصدد "العهد بغير السيف ليست سوى ألفاظاً، ولا تملك قوة توفير الأمن للمرء

¹ - يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت، ص56.

² - موسى أبراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، دار المنهل، بيروت، 2011.

على الإطلاق، وروابط الكلمات أضعف من أن تلجم طموح الناس وجشعهم وغضبهم، وغير ذلك من العواطف الجامحة، دون خوف من قوة قادرة على القمع¹ أي لا بد من وجود الدولة وقوة الدولة وسلطان الدولة (العادلة)، لذلك توجب قيام عقد اجتماعي قائم على تنازل كل فرد عن حقوقه الخاصة ورغباته لصالح المجتمع، بهدف إيجاد السلام والنظام والأمن، وعندها ستوجد الحكومة القوية التي تؤسس المجتمع والدولة.

من جانبه (جون لوك) ولترسيخ مبادئ العقد الاجتماعي، دعا الفكر السياسي إلى الوحدة الوطنية في الأرض الواحدة بغية أن يحقق دولة الأمة، وقدم حالة إنشاء عقد اجتماعي على حالة إنشاء الدولة بكون أن الأولى هي التي تنشأ مجتمعاً مدنياً، ولا بد من وجود هيئة سياسية تصدر قراراتها بموافقة الأغلبية من أفرادها، ودعا إلى فصل السلطات عن بعضها البعض، كما دعا إلى الفصل ما بين الحالة الزمنية والحالة الروحية، وأكد على أن سلطات الحكومة المدنية لا تتعلق إلا بالمصالح المدنية، ولا يجوز ربطها بالمصالح أو الحالة الدينية، لأن الفرد هو أساس

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص ص103-104.

العقد الاجتماعي¹، كما دعا إلى اعتبار العلاقات بين الناس هي علاقات كائن حر بكائن حر، وتؤدي إلى المساواة، ورأى أنّ الدولة هي في الحياة الأرضية، ونحن نولد ملكاً للوطن لا للأشخاص، أو الحالات الدينية.²

من جهته (جان جاك روسو) يؤكد على أنّ الاجتماع قد أضحى ضرورياً جداً للحياة البشرية، ومن السخف محاولة إرجاعه إلى حالته البدائية من خلال ممارسات سلطوية وحكومية وأمنية تقيد وتكبل وتجمد من قدرات الإنسان وقيمه وأهميته، ويعتقد أنّ هذا العقد ممكن من خلال أنّ تجتمع الكثرة المفككة لتؤلف شعباً واحداً، وأن يحل القانون مكان الإرادة الفردية من خصومات وأهواء وغرائز، وعلى كل فرد أن يعدل أنانيته ويتنازل عن حقوقه الخاصة للمجتمع ككل، شريطة عدم الإجحاف به وبحقوقه وحرية ووجوده، ولا سبيل إلى ذلك سوى بالديمقراطية والحرية³، ويرفض روسو أن يكون العقد الاجتماعي صورة لعقد حكومي، بل أنّه على الكل أن يتحد بالكل عبر ميثاق اجتماعي، ويكون العقد عبارة عن وضع كل فرد مع غيره، قوته وقدراته

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص ص 111، 122، 124، 128.

² - المرجع السابق مباشرة، ص ص 151-152.

³ - يوسف كرم، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-206.

وطاقاته وشخصه تحت القيادة العليا للإرادة العامة، فالجميع مشارك للجميع وهذا العقد الاجتماعي يضمن المساواة، لأن الجميع مشتركين في الحقوق في نطاق الجماعة، وما الحرية إلا الخضوع لهذه القيادة العليا.¹

جاهد روسو في التركيز على مكانة وأهمية وعظمة الحرية وقدسيتها ونبهاها، فحض عليها في عقده الاجتماعي، ودلل عليها بقوله: ولد الإنسان حراً طليقاً، لكنه يظل متقلاً بالقيود في كل مكان. وما أكثرهم هؤلاء الذين يظنون أنفسهم أسياداً للآخرين، ومقيدين لهم ولحقوقهم، لكنهم يُكبلون أنفسهم بأغلال من العبودية هي أثقل من أغلالهم.²

وحاول روسو جاهداً ثني الإنسان عن معتقدات وخرافات وأوهام التسلط، والاستبداد والهمجية، والانحطاط الخلقي والديني والفكري والقمع الأمني، ورأى أنّ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية قد أدت إلى تغيير في الإنسان وفكره ووعيه، فحلت العدالة محل الغريزة في فعله وفكره، وباتت أفعاله تتميز

¹ -جان توشار، تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة: ناجي الدراوشة، دار التكوين، دمشق، 2010، ص273.

² - جان جاك، روسو، في العقد الاجتماعي ترجمة: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، 1973، ص ص34، 35.

بالأدب والحشمة والتقدير والامتنان التي كان يفقدها في أفعاله سابقاً، وهذا الأمر جاء نتيجة العقد الذي يُربي الفرد على مشاوره العقل قبل الإصغاء إلى الأهواء.¹

إنَّ الحرية والاستقلال والمشاركة هي مبادئ العقد الاجتماعي، وهي مبادئ الشراكة السياسية التي تنشأ الجسم السياسي، وعندما نصل إلى لحظة لا نميز أحد عن الآخر، نكون قد أسسنا لمجتمع سياسي ذو عقد اجتماعي، وهذه اللحظة لن نصلها إلا عندما نكون في وحدة مباشرة، وفي مجتمع مستقل عن التبعية والخضوع.²

لكن ونظراً إلى انعدام أي تواجد للمجتمع المدني، ولأي عقد اجتماعي في سوريا، لا بد من القول، إنَّ مرد ذلك يعود إلى القصور الممنهج في وعي المواطن العربي السوري، إزاء إقامة الدولة ذات الطابع العربي، بكونه قائماً على الطابع الحصري العربي، وشم الاقصائي، ويُبعد العناصر العرقية والدينية والمذهبية، لذلك فإن مفهوم المجتمع المدني ومفهوم العقد

¹ - جان جاك، روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، نقله الى العربية عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2، 1995، ص50.

² جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، النايا للنشر، دمشق، 2011، ص126.

الاجتماعي ومفهوم الدولة الوطنية، تعتبر الضرورة التاريخية والمنطقية الملحة، وخاصة في المناطق والدول والأقطار المتعددة الأعراق والمتنوعة الأقطاب، وبشكل أخص للشعب الكردي في سوريا، لما ستشكله من قاعدة أساسية لبناء مجتمع متعدد ومتنوع يحتفظ فيه كل شخص بخصوصيته، وإلا فإن الكردي لن يكونوا متمتعين بحقوق المواطنة المتساوية مع المواطنين العرب، وإن وجدت هذه المواطنة، فإنها ستكون مواطنة غير متضمنة لحقوق الأقليات، ولن يكونوا أعضاء كاملي العضوية في الدولة، وسيفقدون أي شعوراً بالوطنية، ولن يتمتعوا بالكرامة الإنسانية.

"إنّ المجتمع المدني على ما فيه من تنوع واختلاف وتعارض هو التجسيد العياني للأمة، ولنقل هو الواقع المادي الكثيف للأمة، والأمة هي تعبيره الثقافي، أي التعبير النظري عن وحدته التناقضية، وفي التجريد المثالي والتعبير الثقافي، كليهما تختفي، أو تكاد تختفي الفروق والمتعارضات الملازمة للكينونة الاجتماعية، أو للوجود الاجتماعي المباشر، ولو كان البشر ينتجون اختلافاتهم وتعارضاتهم في المجالين الثقافي والسياسي كما هي في وجودهم الاجتماعي المباشر وعشوائية حياتهم اليومية واختلاف غاياتهم وتناقضاتها وتضادها لما كان هناك

اجتماع بشري بل اجتماع طبيعي فحسب¹ لذلك لا بد من أن نستمد قيمة مجتمعنا البشري وقيمة المجتمع المدني من الواقع العياني والمعاشي، والواقع الفعلي الموجود بعيداً عن أية موروثات ثقافية أخرى، سواء أكانت دخيلة على واقعنا المعاش، أو كانت منتجة أنتاجاً دوغمائياً سياسياً سلطوياً، وبذلك نكون قد شرعنا في التأسيس للمجتمع المدني الذي يكفل لنا جميعاً على اختلاف مشاربنا وقومياتنا التعايش السلمي والتعددية ضمن الوحدة، وسنكون قد وصلنا إلى مجتمع يمكن تسميته بالمجتمع العادل والفعال والمتنوع. لكن ما يثير الدهشة هو أنّ بعضهم لا يزال يعتقدون أنّ الحديث عن المجتمع المدني يرمي إلى التذليل والتقليل من أهمية الدولة الوطنية والتشكيك بسيادتها، أو أنها تساهم في عزوف المجتمع عن الواقع، في حين أنّ الحقيقة تقول أنّ المجتمع المدني والدولة الوطنية هما مقولتين مركزيتين في نسق الحداثة، أنّ العقد الاجتماعي وهو الأساس في نشوء المجتمع المدني، يذهب في خط مستقيم إلى الدولة العلمانية الحديثة وفيها لا نرى سوى أساساً منطقياً لنشوء الدولة، أو هيمنة

¹ جاد الكريم الجباعي، أطراف الايدولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص 141-142.

السيادة.¹ إنَّ العقد الاجتماعي قائم بناء على رغبة وطلب وحاجة الإنسان، وأساسه الحرية. لذا فإن هذا العقد الاجتماعي هو عقد طوعي قائم على الحرية والإرادة والاختيار، وهو ليس ولا يجوز أن يكون عقد إجبار، أو إذعان، أو قسر، أو أكره، أو ضغط، أو قهر.

من هنا نستشف الوضع الكردي في سوريا، فبأي حق ومبدأ ومنطق وشرعية، وبأي قانون ودستور يجب صهر الكرد في بوتقة القومية العربية، ويتم التلاعب بجغرافية وتاريخ الشعب الكردي لتغيير آثارها وملاحها وهويتها وقوميتها، وكل ذلك من أجل نسف حرية وكرامة وإنسانية المواطن الكردي، ومنع الكردي من أي مشاركة في الحياة العامة والسياسية والاجتماعية، وبالتالي نسف مبادئ العقد الاجتماعي الثلاث: الحرية، والاستقلال، والمشاركة، ليكون الكردي دخيلاً وغريباً عن الجسم السياسي السوري.

يتوصل روسو إلى نتيجة مفادها.. كلما كبرت الدولة نقصت الحرية. وفي هذا مضمون ولب القضية الكردية في سوريا فكلما كبرت سيطرة المركز، وكلما كثرت صلاحيات المركز، وكلم قلت

¹ جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني - هوية الاختلاف - مرجع سبق ذكره، ص 121.

صلاحيات المناطق، كبرت الديكتاتورية، وكلما كثرت حالات الاستباحة للكرامة الإنسانية، زاد التعسف والغبن، لذا فإن الحل الأفضل في الدول المتعددة القوميات والأجناس هو في إقامة نظام لا مركزي تعددي برلماني علماني فيدرالي اتحادي طوعي وليس قسري.

"إنَّ علاقة المواطنه هي العلاقة الأساسية التي تربط بين جميع أفراد المجتمع المدني الذين صاروا مواطنين أحرارا وذوات إنسانية فاعلة والذين يلتقون في نقطة واحدة هي الدولة الوطنية في ضوء هذه الرؤية لا يستقيم مفهوم المجتمع المدني، ولا يتكافل من دون الدولة الوطنية، إي أنَّ مفهوم المجتمع المدني يُفرض بالضرورة إلى مفهوم الدولة الوطنية"¹. علماً أنَّ مقولتنا المجتمع المدني والدولة الوطنية تتحددان فضلاً عن المحددات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والأخلاقية، والسياسية - فإنهما تتحدان - بمتغيرين أساسيين، هما الحرية بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإرادة وإمكانية الاختيار، والضرورة التي هي في الواقع ضرورات طبيعية واجتماعية واقتصادية وسياسية، نجد تعبيرها الواقعي في القانون بصفته تسوية تاريخية بين قوى

¹ المرجع السابق مباشرة، ص 262.

ومصالح متعارضة، تسوية يرى فيها المواطنون في كل مجتمع على حده انتصاراً على الجهل والهوى، ومن ثم فإن المجتمع المدني هو مملكة الحرية والدولة، وهي مملكة القانون، ومثلما تكون الحرية مشروطة بالقانون، فإن المجتمع المدني مشروطاً بالدولة الوطنية، فلا حرية دون قانون، ولا مجتمع مدني دون دولة وطنية، أن المجتمع المدني هو مجتمع مواطنين أحرار ينتظمون في بنى وتشكيلات وتنظيمات ضرورية كالفئة، أو الطبقة الاجتماعية، أو الجماعات المهنية، وأخرى إرادية وطوعية كالجمعيات، أو الأحزاب وتشكل جميعها نسيجاً من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية تقوم على مبدأ المواطنة وعلى حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن¹.

لقد رسم الدستور السوري عروبة الشعب السوري في المادة/1 ف3/ حيث نص على أن الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية، وبهذا نسف لواقع الشعب السوري المتعدد قومياً، والمتنوع أثنياً وعرقياً. وبذلك يكون من الاستحالة تأمين الأمن والاستقرار السياسي، كما لا تحظى السلطة برضا وقبول أكبر القوميات الرئيسية في سوريا، وهي الكردية إذا لم يضمن

¹ المرجع السابق مباشرة، ص263.

الدستور الجديد لسوريا المستقبل تعددها القومي، علماً أنّ نضال الشعب الكردي في سوريا وعبر نصف قرن، أمتاز بالسلمية والديمقراطية والترفع والزهد عن طلب المناصب، أو الطمع في مكاسب. لذلك فإنّ "النظام السياسي المناسب في سوريا الجديدة يجب أن يكون جمهورياً، برلمانياً، يعتمد التعدد القومي في البلاد، ويكون الشعب مصدر السلطات يمارسها عن طريق ممثليه في الهيئة النيابية، ويعتمد مبدأ دولة القانون، والفصل المرن بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وأن يكون انتخاب رئيس الدولة على درجتين، وأن تكون مدة ولايته أربع سنوات مع جواز إعادة انتخابه لمرة واحدة، وأن لا يكون الترشيح لرئاسة الجمهورية مقيداً بقيد سياسي أو قومي أو ديني".¹

فلا يمكن إنكار وجود قوميات متعددة في سوريا وأكبرها عددياً القومية الكردية بعد العربية، والكرد في سوريا قد لاقوا الغبن في ظل الحكومات المتعاقبة على سوريا مورست بحقهم سياسات تمييزية وقوانين استثنائية بهدف صهرهم في البوتقة العربية، لذا فإن حل القضايا القومية في سوريا تستند على الواقع

¹ - موسى موسى، ورقة مقدمة الى مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن/ البحر الميت

والمصلحة الوطنية اللتان تتطلبان الاعتراف بالتعدد القومي والاعتراف بحقوقهم حسب المواثيق والأعراف الدولية، دون أن يؤدي ذلك إلى التعدي على حقوق الآخرين، ودون أن يكون لسبل حلها ارتدادات سلبية، أو تهديدها للأمن والسلام الدوليين للخطر. فلا يمكن فصل حقوق الأفراد والجماعات وحقوق المواطنة عن بعضها، فهي في تطور مستمر ولكي تتحقق المواطنة يجب أن تتكفل الدولة بإقرار وحماية حقوق الأفراد والجماعات، كل بحسب انتمائه القومي وتنوعه العرقي واختلافه اللغوي والثقافي، مقابل ولاء وانتماء الجماعة للدولة، ولا تتحقق هذه المعادلة في ظل الأنظمة الشمولية، لذلك نرى بأن حاضنة المواطنة هي الدولة التعددية اللامركزية الديمقراطية.

- سادساً: ما يحق للكرد المطالبة به اليوم:

إنّ الساحة الأكثر إثارة واشتغالاً بالنزاعات، هي ساحة تاريخ الدول المتعددة القوميات، لما عانته هذه القوميات الأقل عدداً من الجور والظلم والموت، فتجربة الشعب الكردي في سوريا خير دليل على ذلك. لقد ذاق الشعب الكردي الأمرين والتعصب الأعمى، والتفرقة وغيرها من الممارسات التي تتناقض وروح المواطنة وتتعاكس مع الحالة الوطنية المحقة.

إنَّ ترويج شعارات المواطنة، حقوق المواطنة، الكُرد مواطنون، يحق لهم حقوق المواطنة... إلخ، من هذه العبارات المنمقة والتي تدور جميعها حول نقطة واحدة فقط لا غير، وهي إلغاء الخصوصية القومية الكُردية، وما هذا الترويج للمواطنة في بلد متنوع ومتعدد الأعراق والقوميات، التي عانت من التهميش على مدار أكثر من نصف قرن، سوى للأستمرار في النزعة الشوفينية والإقصائية والإلغائية، وهذه المواطنة التي يصرون على فرضها على الواقع الكُرد، إنما هي لنسف أي تنوع، أو تعدد قومي، أو لغوي، أو ديني، أو شعبي، والعمل على أنَّ سوريا واحدة والشعب السوري واحد، دون أي خصوصيات، أو مراعاة لأوضاع الشعب الكُرد، لأن من يضع نفسه في موقع منح هذه الحقوق، فإنَّه يشترط أن يتجرد الكُرد من خصوصيته، ومن مطالبته بوضع خاص ضمن الدولة الواحدة، لذا فإنَّ هذه الحقوق التي يتكرم علينا بها تارة بعض من أطراف النظام، وتارة بعض من شخصيات المعارضة السورية، ليست سوى زر الرماد في العيون، متناسين عقود من الضيم والكبت وانعدام الثقة، مطالبين بنسيان الماضي دون مداواة جراحه، غير آبهين بأنيننا وزفرات موتنا. أنَّ حقوق المواطنة وبحسب منظورهم، بعد نصف

قرن من النضال والحراك الثوري السلمي، جاءوا لتكون عرباً من جديد، هذه هي حقوق المواطنة المبتغاة والمشتهاة لنا من قبلهم، فله دزهم ودرّ أعمالهم، أي عقول يحملون، وأي وصفة سحرية يجلبونها للمنطقة الكردية في سوريا، نحن من سيحدد مصيرها، ونحن من يحق لنا وضع الإستراتيجية الأنسب لنا وفق المواثيق والعهود الدولية، حيث ورد في مقررات الأمم المتحدة، والذي سمي وقتها بـ: (إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب) الذي جاء فيه: "جميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".¹ ولعلي هنا أحاول جاهداً إسقاط الضوء على الحقوق الكردية المحقة، والتي يطالب بها الكرد زهاء نصف قرن من الحراك السلمي، وقبل الدخول في خضم ما يحق للكرد وما يُطالب به الكرد، لابد من التدليل على إنّ المواطنة الحقيقية ما هي إلا شكل تتحدد به الهوية الاجتماعية- السياسية، وعندما يقر الكرد وجودهم بالدولة السورية، فإنّهم يقرون وجودهم بوصفهم الشرعي كأعضاء من مجموعة حضارية (كيفما عُرفت) بكيان، والشعور

¹ - القرار رقم 1514 الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 14/12/1960.

المرتبط بهذا الشكل من الهوية هو حب الدولة السورية، شريطة عدم إلغاء هويتهم الكُردية، علماً إنّ معرفة ما يجعل من الأمة عظيمة، وما يستمد في ذلك هو نوع من الأهلية المطلوبة، وفي حال انعدام هذه الأهلية، فإنّ الشرعية تسقط عن الدولة. المواطنة كُردياً هي تحديد علاقة الفرد، ليس بفرد آخر، كما هي الحال بالنسبة إلى الأنظمة الإقطاعية والملكية والاستبدادية، ولا بمجموعة (كما في القومية)، ولكن بفكرة الدولة بشكل رئيسي، وتكون الهوية الكُردية مصونة بالحقوق التي تسبغها الدولة بالواجبات التي يؤديها المواطنون، الذين يجب أن يكونوا أشخاص مستقلين، ومتساويين، في أوضاعهم الشرعية، وحين إذ فأنّ الكُرد سيجد نفسه تلقائياً أنّه مُلزم بالولاء لسورية، وسيدفعه الإحساس بالمسؤولية إلى تأدية واجباته، لذا فإنّ الاستقلالية والمساواة في المكانة، والمشاركة المدنية في شؤون الدولة تضعان المواطن الكُرد، نظرياً، بمعزل عن الأشكال الإقطاعية والملكية والاستبدادية، للهوية الاجتماعية - السياسية. وكي يؤمن الكُرد في سوريا أنّه بات مواطناً حقيقياً دون فروق في المراتب والدرجات بينه وبين باقي أفراد الشعب.

ولعلنا نستعين بتصنيف مارشال لأشكال المواطنة، حيث حدد ثلاث أشكال هي، المدنية (المساواة أمام القانون، والسياسية)، التصويت والاقتراع، والاجتماعية (أنموذج دولة الخدمات الاجتماعية)، وهي تطورت تاريخياً بهذا الشكل¹. كما ورد في المواثيق الدولية عن المساواة والحقوق ما يدل على أحقية الكُرد في مطالبهم، حيث ورد في (إعلان مبادئ القانون الدولي) والذي يوضح أنّ مبدأي المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب، أساسيان في القانون الدولي.² وبناء على ذلك فإنّ الكُرد دوماً يطمحون إلى أن يكونوا أعضاء في مجتمع يسوده القانون، ويكون القانون من يُحدد المجتمع والحكم والقضاة الذين لديهم السلطة لتطبيقه. لذا فاستحالة تصور أي كُردي يعتقد بأنّ سوريا ستكون ذا شأن ويتعلق بها سياسياً، أو أن يجعل منها قضيته، إلا إذا شعر بوجود ضامن وطني، واجتماعي يدمج فيه الكُرد مع باقي فئات الشعب السوري، شريطة عدم المساس بخصوصيته القومية، وإذا تأملنا فترة ما قبل القرن الثامن عشر فنسجد أنّه نادراً ما كانت هناك علاقة بين المواطنة والقومية،

¹ - ديريك هيتز، تاريخ موجز للمواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² - لقرار رقم 2626 الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 24 / 10 / 1970.

لأن كليهما قد ارتبطاً بكيانات سياسية-اجتماعية مختلفة¹. ومن هنا نقول إنَّ اكتساب صفة المواطنة لا بد لها أن لا تلغي أية صلة ضرورية بين المكانة المدنية والهوية القومية، بالمعاني الثقافية، أو الأثنية، أو العرقية، ولعل فرصة اكتساب المواطنة الفرنسية للأجانب خير دليل على ذلك، بحيث إنَّ المولدون في فرنسا من أب أجنبي، والمقيمين بشكل دائم في المملكة، أو المولدون خارج المملكة من آباء أجانب مقيمين في فرنسا، فهم يصبحون مواطنين فرنسيين بعد خمسة سنوات من الإقامة المستمرة في المملكة².

إنَّ انتشار الوعي القومي الكردي، وانعاقه من القيود المفروضة عليه، رفع من درجة الوعي بالمطالب الكردية، فارتفعت الأصوات مطالبة بالحقوق والإصرار على الهوية القومية والثقافية الكردية المنفصلة عن العربية، وقوبلت هذه الدعوات السلمية، بمزيد من الضغط والتكيل والقمع من قبل الحكومة السورية، وأهملت أصرار الكرد باستحالة التعايش والتجانس بسلام بجانب بعضها البعض، ورفضت أي نوع من

¹ - ديريك هيتز، تاريخ موجز للمواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² - المرجع السابق مباشرة، ص 135.

أنواع احترام الخصوصية والتعددية السياسية والثقافية، وكان خير مثال على انهيار جميع القيم، والأخلاقيات، والسلوك المتحضر، والرقي الإنساني، والترفع عن العنصرية البغيضة دون أي اعتبار لحالة احترام حقوق الأقليات وأخذها بعين الاعتبار الذي يُعتبر الضمانة للحفاظ على السلامة السياسية للدولة وعلى حقيقة المواطنة، وخاصة في حالة الشعب الكردي في سوريا، لأنهم من السكان الأصليين الذين يعيشون على أرضهم التاريخية (وما الشواهد التي ذُكرت في البحث إلا خير دليل على ذلك) لذا فإنَّ على أية حكومة جديدة ستحكم سوريا التنازل عن قسم من الحقوق والامتيازات للأقليات في الدستور والقانون والسياسة، كي يشعر الكرد بوزنهم وقيمتهم واحترام خصوصيتهم.

إنَّ دراسة حقوق الأقليات هي أمر موضع اهتمام دولي مشروع، وعليه فهي لا تشكل حصراً شأنها داخلياً في أي دولة، ولعل ما قاله (ودرو ولسون) في عام 1919: "لا يمكن للمرء أن يغامر بقول شيء يدعو إلى اضطراب السلام في العالم أكثر من الحديث عن المعاملة التي تتلقاها الأقليات تحت ظروف معينة"¹.

¹ - ويل كيميلىكا، مرجع سبق ذكره، ص 46.

لا دولة عصرية بدون حقوق الأقليات، ولا دولة حديثة بدون مكانة الأقليات، ولا دولة قوية قادرة على مجابهة أي خطر خارجي دون حقوق الأقليات، لذا فإنَّ إنكار وجود الأقليات، أو معاملتهم على أنَّهم بلا قيمة من الناحية السياسية، يُنظر إليه اليوم كدليل على عدم الأهلية للانضمام إلى نادي الديمقراطية الليبرالية.¹ لذا بات لزاماً على المجتمع الدولي أن يواصل ضغطه وبكافة الاتجاهات وممارسة دوره الايجابي في نشر الاتجاهات العالمية لدعم القضية الكرديّة في سوريا، ودعم سياسة عدم التفرقة والاعتراف بالحقوق القومية للأقليات، وعلى رأسهم الحقوق القومية للكرد السوريين، وفي الوقت نفسه على الشعب الكردي في سوريا حماية مناطقه التاريخية كي لا تتحول إلى ساحة صراع وحرب يُراد لها وثُحاك خيوطها باستمرار من قبل المتربصين بالشعب الكردي أعداء السلام والديمقراطية.

إنَّ سياسة النظام السوري في المنطقة الكرديّة كانت قائمة على زرع وهم الدولة القومية العربية المتجانسة، من خلال سياسات تشجع التعريب والصهر والتذويب القسري، وقهر أي قومية بديلة للقومية العربية، ففعلت كل ما بوسعها لإنشاء وزرع

¹ - المرجع السابق مباشرة، ص 62.

وتوزيع، ثقافة قومية، ولغة قومية، وشعارات قومية، ومناهج قومية، ومناسبات قومية، وأغاني قومية، وجيش قومي، وأحزاب قومية، وأساطير قومية، وإبطال قوميين، وشخصيات قومية، ورموز قومية، وإعلام قومي، بل وحتى دين قومي، وكل هذه الاستباحات القومية لم تكن سوى عربية، بل عربية محضة وخالصة ومجردة من أي نزعة إنسانية أو عصرية. علماً أنه ورد في المواثيق الدولية ما يضحد ويفند ويلغي مثل هكذا تصرفات، حيث أوردت الأمم المتحدة قرارها التاريخي الذي ينص على أنّ لكل شعب أو قومية الحق في تقرير مصيره، وتحقيق تميته من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية بحرية¹. أما الكُرد وبسبب مقاومتهم لهذه اللواقط الغربية، فإنهم لم يكونوا عرضة للاستباحة والتجريد من القوة السياسية والفكرية والإنسانية فقط، بل عرضة للتمييز العنصري الاقتصادي أيضاً، ولجميع أشكال الهندسة الديمغرافية، والتشتيت ودعم الاستيطان في المناطق الكُردية، كل هذه الإجراءات رافقتها محاولات حثيثة لفرض لغة وثقافة المجموعات المسيطرة على بقية السكان....

¹ - لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، قرار صادر بتاريخ، 27 / 6 / 1952.

لذا، وانطلاقاً من كل ما سبق لا بد -لأي حكومة جديدة ستحكم سوريا- من ضمان عدم تكرار سيناريوهات قديمة بحلة جديدة، لذلك فإن الكُرد اليوم محقون بمطالبهم، التي هي بالأساس من بين مقررات المنظمات العالمية والحقوقية بخصوص الأقليات منها:

- 1 - الاعتراف بحقوق الأرض وسندات الملكية.
- 2 - الاعتراف بحق الحكم الذاتي.
- 3 - تأييد المعاهدات التاريخية والرسومات الجغرافية و/أو التوقيع على معاهدات جديدة.
- 4 - الاعتراف بالقانون المتعارف عليه.
- 5 - التأييد والتصديق على الوسائل الدولية حول حقوق السكان الأصليين.
- 6 - الاعتراف بالحقوق الثقافية والتأييد الدستوري، أو البرلماني للتعددية الثقافية، وضمان مكانة لغة القوميات والأقليات.
- 7 - ضمان التمثيل والاستشارة في الحكومة المركزية والمحاكم الدستورية.

8 - التصديق الدستوري والقانوني على المكانة المتميزة للسكان الأصليين.

9 - السماح للمناطق الثانوية بالاشتراك في الهيئات الدولية، أو التوقيع على المعاهدات، أو أن يكون لها فريق أولمبي.

10 - التمويل العام للجامعات والمدارس ووسائل الإعلام التي تعتمد لغة الأقلية.

11 - التصرف الإيجابي لأعضاء جماعة السكان الأصليين.¹

لعل هذه مجموعة من الخطوات على أي حكومة مقبلة اتخاذها قبل أي شي كي تنفي عن نفسها صفة الشمولية والاستبدادية والاستمرار في النهج الشوفيني السابق.

بدون شك إنَّ أي دولة تحتاج إلى أن تكون أكثر اتحاداً لكي تدافع عن نفسها ضد الأعداء في الداخل والخارج بشكل فعال. في معظم خطوات ومراحل سعي النظام السوري إلى إقامة دولة قومية، فإنَّ الكُرد كانوا دوماً الضحية والفريسة، ففي سوريا قومٌ غير العرب، يدعون الكُرد، يعيشون على أرضهم التاريخية، ولهم لغتهم الخاصة وتاريخهم الخاص، وثقافتهم الخاصة، وأبطالهم

¹ - ويل كيميلكا، مرجع سبق ذكره، ص 89، ص 93.

ورموزهم الخاصة، علماً أنه مع بداية القرن (21) بدأت الدول التي تعتمد على الدمج الاجتماعي القسري، تفقد مرتكزاتها، وبدأت الثغرات تتوسع أكثر فأكثر ما بين النخب المتحركة باتجاه هوية متعددة جمعية متنوعة من جهة، والمتمسكون بالتضامن القومي الضيق من جهة أخرى¹. وبإسقاط هذه الحالة على الوضع السوري والمظلومية الكردية، نجد أنّ الكرد كانوا على الدوام مضطهدين نتيجة سياسة الدولة السورية، وسعيها لبناء دولة قومية عربية، مصبوغة بإيديولوجيات عنصرية عرقية، وكانت الأقلية الكردية دوماً الهدف الأول لهذه السياسات، وكان يُنظر إلى الكرد دوماً على أنّهم هم العقبة الكبرى أمام الحلم المزعوم في إقامة دولة قومية، ما خلق مع مرور الزمن إشكاليات وحساسيات كبرى بين الكرد والعرب في سوريا، وخلقت أشكالاً مضاعفة وراسخة لاستبعاد وتبعية الأقليات القومية، وغالباً ما جمعت التهميش السياسي مع الإجحاف الاقتصادي والسيطرة الثقافية "وعلى هذا الأساس سيبتعد الدمج الاجتماعي عن المساواة في النتائج والثمار بالمعنى المطروح في دولة الرفاه"².

¹ - ريتشارد منش، الأمة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحوّلة)، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص6.

² - المرجع السابق مباشرة، ص7.

لذا ينبغي أن يُنظر إلى سوريا على أنها دولة متعددة الثقافات، وغير مقتصرة على لون، أو نوع، أو فئة معينة، بل تضم بين طياتها وفي مؤسساتها ودوائرها ومراكز القرار الأقلية والأكثرية السياسية، وعلى سوريا المستقبل أن تعترف بالظلم التاريخي الذي وقع على جماعة الأقليات غير المسيطرة بسبب سياسة الاستبعاد والاستبعاد، وتقديم نوع من العلاج والتعويض وتصحيح الأوضاع، وحين إذ تكون سوريا الجديدة تنبذ فكرة تبعية الدولة للجماعة المسيطرة، وتُفصي أي سياسة اقصائية، أو استعلائية، وتحل محلها سياسة الاعتراف، والتكيف، والإقرار بالشرعية الدستورية، والوجود التاريخي للشعب الكردي في سوريا. وتتبع نظام ديمقراطي حقيقي لأنّ "الديمقراطية تقوم على الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتضمن الحقوق القانونية والسياسية لجميع مواطني بلد من البلدان بصرف النظر عن انتماءاتهم المجتمعية والدينية والإثنية وغيرها"¹.

إنّ أفضل ما يمكن قوله بخصوص وضع الشعب الكردي في سوريا هو المزج بين (حق تقرير المصير) سواء الحكم الذاتي

1- مجموعة من المؤلفين: المواطنة والدولة (مقاربات واتجاهات)، سلسلة الدراسات الفكرية، منتدى الفكر اللبناني، كانون الأول، ط1، 2010، ص52.

أو الفدرالية، وحالة اللغة الرسمية للجماعات القومية، وبهذا الشكل يكون هناك تحول من كبت القوميات إلى احتوائها بشرط "التحرك في الواقع مع المسار القومي لتطالب بحقوقها"¹، إذ لا يمكن أن تُمنح الحقوق من دون السعي ورائها ومن دون بذل التضحيات.

إنَّ هذا الحق اعتنقه العالم المتحضر منذ أكثر من ثلاث قرون، في الوقت الذي تصر الحكومات المغتصبة للحقوق الكُردية، إهفاء الشعب الكُرد وحركته السياسية بمصادرة هذا الحق عبر القيام بجملة من المراسيم والقرارات الجائرة، والإحصاءات الشكلية غير الرسمية، والضغط على موارد المعيشية بغية ابعادهم عن جوهر الحياة المستقبلية للشعب الكُرد الممتثل في حق تقرير مصيره، وللقضاء على مثل هكذا حالات، فإنَّه يتطلب نشر الوعي بهذا الأمر بين الكُرد، ودعم القوى والحركات السياسية والشبابية الكُردية لهذا المطلب.

إنَّ سوريا المتنوعة والمتعددة الاعراق والقوميات من آشوريين وسريان وأرمن ودرور واسماعيليين ومرشدين وغيرهم، والكُرد الذين يشكلون نحو أكثر من 15% وهم ثاني أكبر قومية في

¹ ويل كيمبليكا، ص92.

البلاد، ويقدر عددهم أكثر من (4) مليون يعيشون على أرضهم التاريخية.

وبعد أن تم تقسيم كردستان باتفاقية سايكس بيكو 1916 وألحق هذا القسم الكردي بسوريا، لذلك فإنّه من بين أفضل الحلول المناسبة لحل مشكلة التنوع العرقي والقومي واللغوي في ظل حالة التهميش والإقصاء هي صيغة حق تقرير المصير، والعيش على أساس الاتحاد الاختياري الطوعي بين عناصرها المكونة للنسيج الاجتماعي والبشري، ولا بد من ضامن وحامل ومعزز ديمقراطي ليكفل احترام خصوصيات وحقوق كافة الأديان والمذاهب التي تميز الشعب السوري، وقضية القوميات أصبحت من القضايا الداخلية والخارجية التي تهدد وتهم العالم المعني بقضايا الشعوب المظلومة والمضطهدة، وبشكل أخص القضية القومية الكردية، التي تصدرت العديد من الواجهات العالمية، وإن كانت دون مستوى الطموح، إلا أنّ الثورة السورية أفرزت العديد من المواقف الدولية المؤيدة والمشجعة والداعمة للقضية الكردية وحق تقرير مصيرها بنفسها لأنّ أحد "معاني المواطنة هو (العضوية في مجتمع سياسي معين)، وهو ما يعادل الانتماء الوطني إلى دولة أو كيان سياسي بعينه. يمس ذلك قضية

(سيكولوجية) مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن، وليس مجرد الإقامة فيه".¹

ومن الواجب علينا الإجابة عن سؤال آخر: (كيف لأبناء القومية الكردية أن ينالوا حقوقهم، وحق تقرير مصيرهم، وبيقون مندمجين فعلياً في المتحد الوطني الاجتماعي السوري، دون المشاركة في حكم البلاد)..؟ لكارل ماركس مقولة شهيرة: إنَّ الشعب الذي يضطهد شعب آخر لا يمكن له أن يكون حراً، لذا فمن الطبيعي أن تكون الطبقات التواقفة لنيل الحرية هي نفسها التي تسعى إلى حل قضيتها القومية، وهي التي ستعطي وتحافظ على حق تقرير المصير للقوميات التي تعيش بين ظهرانيتها، انطلاقاً من المشروع النهضوي للقوميات الأخرى المختلفة، وبذلك سيكون هناك تجاوز للنزوع الفردي والاجتماعي الوهمي في رؤية الأشياء التي تتحقق، وربطها بالهيمنة الأمريكية والاستعمارية، أو ربط تطلعات الشعوب بمصالح الدول الامبريالية، وبذلك سيكون الوعي الساذج قد أخذ طريقه إلى الانحسار، علماً أنَّ غياب الحقوق الثقافية، والسياسية، والتعددية، والتنوع، وتكريس الطائفية

¹ - سامح فوزي، المواطنة، سلسلة تعليم حقوق الإنسان، الإصدار العاشر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2007، ص15.

والإقليمية، والجهوية، والعشائرية هي من سمات العصر الامبريالي، أو البرجوازي التابع، وهي ما تجعل الشعوب في حيرة من أمرها، وبواسطة هذه السمات خلقت المشكلات القومية¹.

على النخبة من الشعب الكردي التحرك فوراً نحو زرع مفهوم حق تقرير المصير في عقول وثقافة الشعب الكردي، كي يصبح مطلب جماهيري وقومي، وشعبي قوي، والتحرك صوب القوى الوطنية والعلمانية والديمقراطية السورية، وإقناعها بمدى نجاعة وصوابية الحل الفيدرالي لسوريا المستقبل، وإنّها لا تعني أبداً الانفصال، أو تقسيم سوريا، والاستفادة من دعم وتأيد الولايات المتحدة الامريكية للفيدرالية الكردية، حيث كشفت مصادر مطلعة في المجلس الوطني الكردي، أنّ الولايات المتحدة الامريكية لم تمنع في قيام فيدرالية كردية في سوريا، وأبدت واشنطن دعمها لفكرة الفيدرالية. وأوضحت أنّ الكرد السوريين يتطلعون إلى لا مركزية سياسية، وحق تقرير المصير وفق قواعد تحكيم الأمم المتحدة، والتجارب الدولية المشابهة للحالة الكردية السورية،

¹ - عمار ديوب، إشكالية الحوار الكردي العربي، الحوار المثمن، العدد 931،

2004/8/20.

منوهاً إلى أنّ هذه الخطوة يمكن تطبيقها على المدى البعيد
وليسَت ملحة في الوقت الحالي.¹
لذا لا بد لنا ككُرد في سوريا المطالبة والإصرار على مطالبنا
في:

1 - الاعتراف الدستوري بالشعب الكُرد والهوية القومية
الكُردية والإصرار على (حق تقرير المصير) بما تضمنه المواثيق
والعهود الدولية، ضمن الاتحاد السوري، شريطة اللامركزية
السياسية في الحكم.

2 - مكانة اللغة الكُردية الرسمية.

3 - ضمان التمثيل في الحكومة المركزية والمحاكم
الدستورية.

4 - التحويل العام للجامعات والمدارس ووسائل الإعلام التي
تعتمد لغة الأقلية.

5 - التأييد الدستوري، أو البرلماني للتعددية الثقافية
بالاشتراك في الهيئات الدولية، أو التوقيع على المعاهدات، وأن
يكون لها فريق أولمبي.

¹ - عبدالله الغضوي، واشنطن وافقت على الفيدرالية وإخضاع تقرير المصير للتحكيم،
جريدة عكاظ، 19، أكتوبر، 2012، العدد 4142.

- 5- حصة المناطق، أو الأقاليم من الميزانية العامة للدولة.
- 7 - التمثيل الخارجي في السفارات والقنصليات.
- 8 - حصة للطلبة الكُرد في البعثات والمنح الدراسية الخارجية منها، والداخلية.
- 9 - ضمان حصول الكُرد على إحدى الرئاسةات الثلاث، وضمان تمثيلهم السياسي والنقابي والمهني والمؤسساتي والبرلماني والمناصب الرفيعة المستوى.
- وبذلك يكون الكُرد شاعراً بمدى التزام الدولة السورية به وبمصيره وبقضيته وحقوقه القومية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقتها يتوجب على الكُرد الدفاع عن حياض الدولة والذود عنها بدمه وماله وروحه.
- لقد ورد في المواثيق والمعاهدات الدولية، أنّ للشعوب التي تعاني من النظم العنصرية الحق في تقرير المصير الداخلي وتقرير المصير الخارجي، بمعنى أنّ تحرر نفسها من نظمها بتحقيق الحكم الذاتي، أو تنفصل عن الدولة العنصرية.¹
- علماً أنّه يحق للشعوب الأصلية حق تقرير مصيرها، وبمقتضى هذا الحق تقرر هذه الشعوب بحرية وضعها السياسي،

¹ - من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية.

وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما لها الحق في الاستقلال الذاتي، أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، فضلاً عن سبل ووسائل تمويل تلك المهام الاستقلالية.¹

مع ذلك، ومع كل ما يتمتع به الشعب الكردي من حق تقرير المصير الداخلي والخارجي، إلا أنه اختار الاتحاد الطوعي وأثبت انتمائه الوطني من جديد وأصر على البقاء ضمن الدولة السورية لكن بما يكفل حقوقه، وهذا ما أكد عليه الشباب الكردي النائر والمجلس الوطني الكردي في مؤتمره الأول المنعقد في مدينة (قامشلو) بتاريخ 2011/10/26² والإقرار بالإجماع على حق تقرير المصير داخلياً، أي ضمن إطار وحدة البلاد والإصرار على بقاء المنطقة الكردية ككيان، أو إقليم ضمن حدود الدولة السورية، وما هذا الموقف الوطني الكردي إلا تنمة للمواقف البطولية والوطنية الكبرى التي يقدمها الكرد دوماً، وحرصهم على متانة العلاقات بين الكرد وسائر مكونات المجتمع السوري.

¹ - المادة (3+4) من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

² - صبري ميرزا، الشعب الكردي في سوريا وحق تقرير المصير، م/ش، 2012، ص89.

- الخاتمة والنتائج:

بعد كل ما ذُكر من مأس ومظلومية للشعب الكردي، وبالإضافة إلى تعند الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في سوريا، وإصرارها المضي قدماً في نفيها لأي وجود لهوية الشعب الكردي القومية، والذي يعيش على أرضه التاريخية، بل أنّ المدقق في التاريخ السوري سيدرك بجلاء واضح مدى تزايد المراسيم العنصرية من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ جميع هذه المراسيم والإجراءات والقرارات لم تكون سوى سلسلة حلقات متواصلة ومتصلة بعضها ببعض، تهدف جميعها إلى اقتلاع الشعب الكردي من جذوره، ومحاولة طمس معالمه الحضارية والإنسانية والثقافية، ودفع الشباب الكردي إلى الاغتراب عن المجتمع الكردي، وتغيير ديمغرافية المنطقة وتعريبها، مع العلم أنّ الشعب الكردي في سوريا لم يبخل يوم من الأيام بدمائه وروحه في سبيل خدمة الشعب السوري، وفي سبيل الحالة الوطنية الجمعية، وما الأمثلة التي ذكرناها في بحثنا هذا، إلا خير دليل على مدى وفاء، وإخلاص، وتضحية، وتفاني الشعب الكردي في سوريا، وكان الكرد دوماً يلقون عكس تضحياتهم وعكس تاريخهم المشرف، وكأنّ اتفاقاً غير معلن كان قد تم بين

جميع الأنظمة المتعاقبة على حكم سوريا بمعاداة الشعب الكردي في سوريا، والإكثار من مظلوميته قدر الممكن، ولكن ما يزيد من الطين بلة، وما يدعوا للاستغراب والدهشة، هو أنّ هؤلاء الذين يدعون محاربة النظام السوري، ويجاهدون لنيل الحرية والمساواة والحقوق السياسية، هم أنفسهم من يستمرون في محاولات طمس المعالم الحضارية، والوجود التاريخي للشعب الكردي على أرضه التاريخية، إضافة إلى الهجمات المتكررة من كتائب مسلحة، ومن ضمنها كتائب تابعة للجيش الحر، ترغب في غزو المناطق الكردية لأسباب أهمها: منع الكرد من المطالبة بحقوقهم عبر فرض منطق القوة عليهم، وغنى المناطق الكردية من جهة أخرى.

إنّ التضحيات التي قدمها الشعب الكردي في سوريا تجعلنا نقف على مجموعة من النتائج أهمها:

1- على الرغم من جميع محاولات طمس الوجود الكردي في سوريا من قبل الانظمة المتعاقبة على حكم سوريا، إلا أنّ جميعها باءت بالفشل بسبب عزيمة وأصرار الشعب الكردي لنيل حقوقه المشروعة، بل أنّ تاريخ الكرد في سوريا،

وتشبههم بحقوقهم دفع بالنظام والمعارضة على حد سواء لطلب الحوار والتواصل ولعدة مرات.

2- لا يزال النظام السوري والمعارضة مصران على تميع الحقوق الكردية، وأثبتنا عدم جديتهما في التعامل مع الجرح الكردي، وعدم جديتهما في حل القضية الكردية، إلا بما يناسب مخططاتهما.

3- لا تزال هناك تقاطعات في ذهنية الحوار والتواصل والحلول المقترحة للقضية الكردية، بين السلطة وبعض أقطاب المعارضة.

4- لا مواطنة حقيقية، ولا حقوق للأقليات، بدون ديمقراطية شعبية حقيقية، ودون حياة نيابية سليمة.

5- ضرورة التوصل إلى عقد اجتماعي جديد، يحفظ للجميع حقوقهم، ويصون خصوصياتهم، ويحمي تاريخهم وتراثهم.

6- الحركة الكردية لم تستفد من المؤتمرات والندوات و(الكونفرانسات) المنعقدة في الخارج، بسبب استمرار بعضهم وفق عقلية الأنا الحزبية.

7- لا بد من التفات الحركة الكردية في سوريا إلى الجانب الإعلامي أكثر، وإيلائه الأهمية القصوى، فالحركة الكردية في سوريا حتى اليوم مقصرة جداً في الجانب الإعلامي.

8- بعد كل المجازر والمعاناة والحرب الطائفية التي تدور رحاها في سوريا، فإنّ العيش المشترك وفق نظام مركزي، بات من المستحيلات، وبالإضافة إلى الصراع المذهبي الذي تشهده سوريا اليوم، فإنّ مكونات سوريا من (كرد، ومسيحيين، ودروز، وعلويين... إلخ) ربما لن يشعروا بأي أمان ما لم تكن إدارة مناطقهم في أيديهم.

9- الفيدرالية كنموذج حكم مثالي وعصري، قد يكون الأمثل والأفضل لسوريا الغد، حيث تعد الفيدرالية من أرقى أنظمة الحكم في العالم، والتي تحفظ الدولة من الانهيار، وتبقيها في حالة من إدارة الأقليات لمناطقها ضمن الوحدة، وهي ما تحفظ لكل فئة، أو قومية، أو ديانة، أو طائفة، تمثيلها النيابي، والرئاسي، والسفارات، والميزانية... إلخ، وفق نسبتها العددية.

10- الحركة الكردية في سوريا، مدعوة إلى ترك عقدها الفردية، والترفع عن الأنانية المفرضة التي يتمتع بعضهم

بها، وهي مدعوة إلى الوقوف على واجبها القومي، والتطلع إلى رسم حدود الإقليم الكردي في سوريا، وعليها أن تعي وتفهم الجميع، إننا كشعب كردي لسنا مسؤولين عن أي مرسوم أو قرار تم بموجبه فصل المناطق الكردية عن بعضها بعضاً، فنحن لم نكن شركاء في صياغة تلك المراسيم وتلك القرارات، وليس من المنطقي أن نكون مشاركين في نتائجها.

11- لا بد من عقد الندوات والمحاضرات، والجلسات الحوارية، بين الكرد أنفسهم، وبين الكرد والعرب، وبين الكرد والمسيحيين، بغية ترسيخ ثقافة السلام والمحبة، وتوضيح وجهة النظر الكردية حيال الحالة السورية عامة، والكردية خاصة، ولا بد من إزالة أية مخاوف أو هواجس، تعتمر في قلوب وعقول الآخر، الشريك في حكم الإقليم الكردي في سوريا.

– المراجع والمصادر :

- 1 إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط في الوطن العربي، ط1، لبنان، 1986.
- 2 أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1999.
- 3 أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية)، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، الإسكندرية، 1999.
- 4 إيفان بختيار، النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا. مركز آستي للدراسات والبحوث، دار حمدي للنشر، السليمانية/ إقليم كردستان العراق، 2011.
- 5 أسامة مهدي، أكراد سوريا يعلقون عضويتهم في المعارضة بحثاً عن تقرير المصير، إيلاف، 17، يناير، 2012
- 6 بيير روندو، أكراد سوريا، تر: بافي ألان، آب 1997، مجلة الحوار، العددان 5-6، سوريا، قامشلو، صيف وخريف، 1994.
- 7 جاد الكريم الجباعي، أطياف الايدولوجيا العربية- دراسات نقدية في الفكر والسياسية، النايا للنشر، دمشق، 2011.
- 8 جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، النايا للنشر، دمشق، 2011.
- 9 جاد الكريم الجباعي، طريق إلى الديمقراطية، دار الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2010.

- 10 جان توشار، تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر: ناجي الدراوشة، دار التكوين، دمشق، 2010.
- 11 جان جاك، روسو، في العقد الاجتماعي، تر: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، 1973.
- 12 جان جاك، روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، نقله الى العربية عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2، 1995.
- 13 جواد الملا، كردستان والكرد وطن مقسم وأمة بلا دولة، تقديم جمال نبز، ط2، منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، لندن، 2000.
- 14 ديريك هيتير، تاريخ موجز للمواطنة، دار الساقى، بيروت، 2007.
- 15 ذكريات الأمير عادل ارسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سوريا، بيروت، 1962.
- 16 ريتشارد منش، الامة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة)، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- 17 ستيفن هنسلي لونجرينغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة، بيروت، 1937.
- 18 سليمان المدني، هؤلاء حكموا سوريا، ط4، دار الأنوار، دمشق، 1996.

- 19 سامح فوزي: **المواطنة**، سلسلة تعليم حقوق الإنسان، الإصدار العاشر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2007.
- 20 صبري ميرزا، **الشعب الكردي في سوريا وحق تقرير المصير**، م/ش، 2012.
- 21 طارق حمو، **أراء في قضية الكرد والديمقراطية**، دار بافت، 2004.
- 22 عزالدين مصطفى رسول، **صفحات من مذكرات الإذاعة الكردية في القاهرة**، جريدة الاتحاد، العدد 249، السليمانية، 27 كانون الأول، 1997.
- 23 علي صالح ميراني، **الحركة القومية الكردية في كردستان سوريا (1970-1946)**، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2004.
- 24 ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية (سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع)** تر: إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الجزء الأول، العدد 377، 2011.
- 24 مازن بلال، **الكرد هل هناك رؤية مستجدة**، د.ت.
- 25 مجموعة من المؤلفين، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- 26 مجموعة من المؤلفين: **المواطنة والدولة (مقاربات واتجاهات)**، سلسلة الدراسات الفكرية، منتدى الفكر اللبناني، كانون الأول، ط1، 2010.

- 27 محمد طلب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، منشورات مركز عامودا للثقافة الكُردية (31)، 2003.
- 28 محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكُرد في سوريا، القسم الثاني، لبنان، بيروت، د.ت.
- 29 موسى أبراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، دار المنهل، بيروت، 2011.
- 30 يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت.

جرائد ودوريات:

- 1 الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربي، إعلان الرباط (المواطنة في الوطن العربي)، المغرب، الرباط، 21-22/4/2008
- 2 الصوت، نشرة إلكترونية غير دورية تصدرها لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، ايلول-2010
- 3 المنظمة الكُردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان، لعام 2006.
- 4 إحسان طالب، القضية الكُردية السورية في ظل الثورة، الحوار المتمدن، عدد 3508، 6/10/2011.
- 5 برهان غليون، عهد المواطنة العربي الجديد، الجزيرة نت، 8 مارس، 2011.

- 6 برهان غليون، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 2435 -
الخميس 07 مايو 2009م الموافق 12 جمادى الأولى 1430هـ.
- 7 بلال داود، العنصرية في الأنظمة الشمولية، أخبار الشرق، 29،
4، 2007.
- 8 جريدة يكيئي (الوحدة)، عدد36، أيار، 1996.
- 9 حسن برو، الفنانين الكُرد والثورة السورية، نشرة كلنا شركاء،
2012/8/22.
- 10 حسن برو، الكُرد جزء من الثورة السورية ويستوعب الأطراف
كلها، نشرة كلنا شركاء، 2012/9/7.
- 11 دلوفان م. إبراهيم، الانتفاضة الثانية (في وقائع اعتقال
واستشهاد الدكتور محمد معشوق الخزنوي)، من إصدارات لجنة الأعلام
في حزب يكيئي الكُرد في سورية، 2007.
- 12 خالد ينوس خالد، ثقافة التسامح واللاعنف على أسس المواطنة
والتعايش السلمي وقبول الآخر، الحوار المتمدن، العدد3131،
2010/9/21.
- 13 خالد عيسى، من المطالب الكُردية في سوريا عام 1930،
جريدة يكيئي، العدد(175-176) ت2وك1، 2009.
- 14 صوت الكُرد، عدد 83، آب، 1981.

- 15 عبدالله الغضوي، واشنطن وافقت على الفيدرالية.. وإخضاع تقرير المصير للتحكيم، جريدة عكاظ، 19، أكتوبر، 2012، العدد 4142.
- 16 عزالدين مصطفى رسول، صفحات من مذكرات الإذاعة الكُردية في القاهرة، جريدة الاتحاد، العدد 249، السليمانية، 27 كانون الأول، 1997.
- 17 عمار ديوب، إشكالية الحوار الكُردى العربي، الحوار المتمدن، العدد 931، 2004/8/20.
- 18 محمد حلمي عبد الوهاب، قضايا الاقليات في ضوء الفكر القومي، الشرق الاوسط، العدد 12152، 6 مارس، 2012.
- 19 محمد طلب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، منشورات مركز عامودا للثقافة الكُردية (31)، 2003.
- 20 نجيب سليم، حقوق الأقليات وحقوق المواطنة، موقع الحوار المتمدن، العدد 540، 2003/7/11.
- 21 وثائق حزب يكي تي الكُردى في سوريا، موضوعات أساسية، 2006.
- 31 موسى موسى، ورقة مقدمة إلى مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن/ البحر الميت 18 . 19 نيسان 2012.

مراجع أجنبية

-Encyclopadia Britannica, Inc, the new encyclopadia Britannica, Chicago, il; the Encyclopadia1992

مواقع الكترونية:

- 1- الحسن بن طلال، نحو ميثاق مواطنة عربي، مجلة قضايا وازاء، العدد 44134، 7 اكتوبر، 2007،
<http://www.ahram.org.eg/Archive/2007/10/7/OPIN2.HTM>
- 2- بكر صدقي، الكُرد والثورة السورية، موقع معلومة، للمزيد:
<http://www.maalouma.org/index.html>
- 3- جاد الكريم الجباعي، في المواطنة، موقع سؤال التوير،
<http://www.assuaal.net>، 2011/10/8
- 4- روني على، القضية الكُردية بين مشاريع السلطة واجندة المعارضة، موقع www.rojava.net
- 5- موقع الحزب الديمقراطي الكُردستاني، 2013/1/16،
<http://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=49909>

الفهرس	
حقوق الكرد بين الأمس واليوم	
الصفحة	العنوان
2	- مقدمة
5	- أولاً: الكرد في مرحلة قبل الاستقلال
12	- ثانياً: الكرد في مرحلة بعد الاستقلال وحتى 2011/3/15
31	- ثالثاً: الكرد والثورة السورية
40	- رابعاً: المواطنة والديمقراطية وحقوق الأقليات
57	- خامساً: المواطنة وقبول الآخر نحو عقد اجتماعي جديد
79	- سادساً: ما يحق للكرد المطالبة به اليوم.
99	- الخاتمة والنتائج:
104	- المراجع والمصادر: